المكتبة التاريخية

- 2 -

جان غانياج



ثورة علي بن غذاهم

1864

ترجمة

لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية

المكتبة التاريخية

-2-

جان غانياج



1864

ترجمة

لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية



1965

طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

جان غانياج



ثورة عام 1864
ثورة بن غذاهم

وهو الباب الخامس من كتاب

أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية

تأليف

جان غانياج

ترجمة

لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية

الباب الخامس

ثورة عام 1861

1 ـ أسباب الانتفاض

فوجئت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864 بقيام ثورة سنّتها عدّة قبائل . لم تلبث في ظرف اسابيع قليلة ان عمّت البلاد بأسرها . وقد كان سببها المباشر الترفيع في الضرائب . بيد انّ الغضب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا .

فالاصلاحات المتأثره بالتطور الاروبي التي ادخلت على البلاد . والتنظيم الجديد للادارة والقضاء . لم يتقبّل الشعب جميعها بارتياح واصطدم مصطفى خزنه دار في مقر الحكم بباردو بمعارضة من قبل جماعة من الاعيان المحافظين بعضهم من حاشية الباي وبعضهم من ذوي قرباه . لكنّه لم يعبأ بهذه المعارضه ولم يتأثر لها علما منه بانّ الباي في شغل شاغل عن شؤون الحكم وغير مهتمّ الا بالفسوق والفجور .

بحيث انّ الجوّ قد خلا لمصطفى خزنه دار واستطاع ان يكون الحاكم بأمره في البلاد بعد ان نجح في إبعاد كلّ المنافسين له والطامعين في الحلول محلّه . حتّى انّ حمودة (1) باي المحالّ الذي هو شقيق محمد الصادق باي والذي كان الوحيد الذي يقدر على مضايقة ذلك الوزير قد ادركته المنيّه فجأة في شهر أوت 1863 .

وقد اثارت هذه الميتَة المفاجئة التي أفاد منها الوزير الاول عدّة شكوك وريب في النفوس ،وراح الكثيرون يتحدّثون عن تسميم أصيبَ به ، ورأى بعضهم انّ لخزنه دار ضلعا في هذا التّسميم .

ولقد كان في الامكان ان يكون لاعتراض الجنرالين خير الدين وحسين على السياسة التي ينتهجها الوزير الاكبر في الشؤون المالية شأن عظيم . بيد انّ هذين الصّهرين لمصطفى خزنه دار ظلاّ في شبه عُزلة داخل المجلس الاكبر ، حتّى انّهما اضطرّا لتقديم استقالتهما والذهاب للخارج حيث بقيا مدّة من الزّمن كأنّهما مبعدان عن القطر

التونسي ، ولم يكن من العسير على مصطفى خزنه دار ان يظفر بمن يحلّ محلّهما . وقد عمد منذ اكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاصّ يضمّ 25 عضوا ، ومهمّته النظر في الشؤون العامّة قبل عرضها على المجلس الاكبر . وبذلك تسنّى للوزير الاكبر نقل السّلطة لمجلس اضيق من حيث العدد واكثر أنقيادا وطواعية اليه من المجلس الاكبر ، واتيح له بذلك التخلّص — في يسر وبدون عناء — من المعارضة التي كان يلقاها من حوله في باردو . ولم يكن الامر كذلك فيما يخصّ الغضب الذي كانت تعلي مراجله داخل البلاد .

ذلك بانّ العمّال والخلفاء والقصاة قد اشتدّ حنقهم على الاصلاحات التي احالت اهمّ ما كانوا يتمتّعون به من نفوذ الى محاكم المماليك . وكانوا يغبطون ما اكتسبه المحظوظين الجدد فيما اكتسبوا من ثروات طائلة ، ويفضحون سياستهم الرامية الى احتكار اهمّ الخطط وتبديد المالية العمومية واثقال كاهل الشعب بفادح الضرائب .

وكان الشعار الذي اعلنه الاعيان والتفّ من حوله مصرمو ثورة عام 1864 هو : « كفانا مَجْبى َ — ومماليك — ودستورا » .

أمّا الاهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى . فمن ذلك انّ الاصلاحات الحديدة والمبتدعات الفنيّة كانت اشدّ تحريكا لمشاعرهم ، وابلغ في إثارة حفائظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت ان تكون عندهم من الامور الطبيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ امد بعيد . وانّ شدّة تعلّق اهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كلّ مستحدث جديد ، ولو قيل لهم انه لصالحهم . فهم يخشون ان تزداد به حالتهم سوءًا ؛ ويكونوا ازاءه كالمستجير من الرمضاء بالنّار ، حسبما سبق لهم ان جرّبوا ذلك فيما مضى ، ولم يحرجوا من تجربتهم الاّ بكلّ خسارة .

واذا كان الدّستور لم ينل من وضعهم الاّ قليلا فانّ الاصلاحات العدلية قد تبدّت لهم على عَجَل في صورة بدعة منكرة . لانّها تصطرّهم ، كلّما عنّ لهم التقاضي ، الى المكث في المدينة اياما عديدة ، ولانّ ما اتّسمت به من بطء في الاجراءات وتعقّد في الواجبات والشكليات قد عَسُر على عقولهم البسيطة قبوله والاذعان اليه . وهم في معظمهم قوم سذّج لا تهمّهم المبادىء العليا ولا يقيمون لها وزنا ، بل لا تهمّهم الاّ معرفة ما سيخرج من جيوبهم . وقد يقولون في قرارة نفوسهم انّهم ان كانوا مضطرين لا

محالة لدفع الضرائب فالأوْلى ان يعودوا الى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضاتهم ، الذين وان كانوا يكلّفونهم من الارهاق ما لا يقل عن قضاء المماليك البغيضين اليهم . الاّ انّ فصل النوازل لدى قضاتهم اسرع واقلّ عنَاء .

ولقد تلقّى اهل المدن والارياف ترميم حنايا زغوان بادىء ذي بدء بمزيد من الترحيب والرضى ، واعجبوا بالماء النمير يتدفّق فيها ومنها غزيرا .الاّ انّ سكّان العاصمة قد سخطوا حين علموا انْ سيفرض عليهم ثمن لاستهلاك دلك الماء . وسكّان الارياف قد ساءهم ان يروا فرق الحراسة تصدّهم عن صرف مجاري المياه لفائدتهم . وسرعان ما انقلبت فرحة الجميع كدرا من انجاز اعتبروه مؤديا بالبلاد الى الانهيار .

ولم يكد يلفت الجهاز البرقي الانظار في مستهلّ وصعه ، داخل البلاد ، حتى اعتبرته القبائل الرّحل في عداد الاختراعات الاجنبية العائدة بالشؤم على البلاد . كيف لا ومن طوالع نحسه انّه يمكّن خيّالة الباي من الوصول بسرعة مدهشة لايّ مكان يكون قد جدّ فيه ما يلزم قمعه من الاضطراب ؟ ولقد يبدو انه من اليسير عليهم قطع الاسلاك البرقية ، الاّ ان الذي كان يقيد ايديهم عن دلك علمهم بانّ عاقبة سعيهم ستكون عقابا صارما جماعيا واستعجاليا ينهال عليهم في صورة غرامات مالية وجلد لا يسلط على الفاعلين وحدهم بل كثيرا ما ينال حتّى الابرياء .

لقد كان الغصب كامنا في البلاد كمون النّار في الزّند ، ولكنّه كان ملموسا . وانّ الذين كانوا ينفحون في ضرامه هم المشايخ والاعيان الذين غاظهم استلاب جانب من نفوذهم . وقد شهد بذلك ملاحظ بصير وهو القائمقام كامبنون (Campenon) الذي عاد لتونس في 27 فيفري 1862 بعد غياب عنها دام ثمانية اعوام ، واستأنف ادارة المدرسة الحربية بباردو التي كان قد باشرها من سنة 1850 الى سنة 1854 في عهد احمد باي . وقد عبّر عن اندهاشه للتعبيرات التي طرأت على البلاد ، ووصف في رسالة مسهبة وجّهها لوزير الحرب في فرانسا حالة القلق والحنق الدفين التي كانت تسود البلاد التونسية ، وممّا جاء في رسالته قوله : « انّ الاعرابي يطلب من سادته أَلاّ يثقلوا كاهله بفادح الضرائب وان يسوسه اقلّ عدد ممكن من المأمورين وان تكون العدالة التي تطبّق عليه على مقربة منه وذات اجراءات سريعة وخالية من التشعّب .

ولا شيء من هذا يوجد اليوم . فالبلاد قد أثقلت كاهلها الديون من جراء انجاز عدة مشاريع كبرى للاشغال العمومية التي اقدمت عليها في عجل تلك الحكومة الفتية . ولا توجد بلاد كالبلاد العربية يشعر فيها دافع الضرائب برد الفعل العنيف الحاصل من ضيق الحالة المالية .

ومن جهة اخرى فان الاعرابي كان تابعا فيما مضى اداريا الى العامل ، وعدليا الى القاضي . وكان له حق الالتجاء في آخر الامر الى الباي . وكان — حسب عبارة تصويرية فريدة في بابها — غير مأكول الا من جانب رجلين فقط . اما اليوم وقد انتقلت معظم خصائص نظر العامل والقاضي الى المحاكم فقد اصبح مأكولا من طرف سائر اعضاء تلكم المحاكم . ولقد كان يقابل بالخضوع والامتثال احكام العدالة المحلية لان اجراءاتها كانت سريعة ولم يكن يضطر لتعقيبها لدى الباي الا في الحالات الاستثنائية التي تكتسي شيئا من الخطورة . اما اليوم فان الساكن بقابس . التي هي على بعد ثمانين فرسخا من تونس . اذا شاء ان يعقب حكما اصدرته ضده محكمة الجهة التي ينتسب اليها . كان لزاما عليه ان يذهب لتونس . وبعد ان يتكبد في ترحاله النفقات الطائلة يجد نفسه محروما من حق كان يتمتع به . ونعني به امكان بسط ظلامته على مسامع الباي مباشرة . وليس له في هذه الحال الا انتظار ما عسى ان تصدره في شأن قضيته لجنة اخرى منتقاة عن المجلس الأكبر . ومتركبة من نفس اولئك المماليك المبغوضين . فهي التي تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء من الاحكام . وعملها في هذا الشأن شبيه بعمل محاكم النقض والابرام .

اذن فكل شيء قد تغير بغتة في عادات ذلك الشعب العربي الذي ألف الاستقرار . وهذا ما يفسر كون بذور الغضب لم تلبث ان اثمرت ذلك الاضطراب المعلوم .

فمن ذلك ان وفدا من سكان العاصمة التونسية يضم زهاء الف ومائتي شخص قصد منذ بضعة اشهر قصر باردو حاملا رايات الاولياء الصالحين الذين هم مناط التبرك والتبجيل من طرف الشعب . وطلبوا الى الباي ان يُذْهِبَ عنهم المستحدثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب . فما كان من الباي الا ان أعرض عن طلبهم واصدر امره بزج قادة الحركة في السجون . ولو استجاب لطلبهم لحدثت — بدون شك — اضطرابات خطيرة تكون اول ضحاياها الاحياء الاروبية بالعاصمة .

ولم يفت المماليك جريا على سياسة المراوغة التي هي ديدنهم ان يُوقِروا في ادهان الاهالي بانّ الاصلاحات التي لم تحرز على رضاهم واثارت احتجاجهم ليست من صنع اولئك المماليك بل هي من تدبيرات النّصارى ،وانّ قناصلهم هم الدين فرضوها علينا عصبا عنّا . قائلين لهم « ان ليس لكم بدّ من قبولها والرّضوح اليها .الى ان يبدّل الله الاوقات بخير » .

وقد اشار كمبون ايصا الى تصاؤل تأثير الاروبيين قائلا · « ان التدخّل المباشر من طرف القناصل لدى الباي لم يبق له اثرٌ اليوم . صرورة انّ الباي لم يبق كما كان الحاكم بأمره . ولم تعد تلتمس منهم مشورة ولم يعد يسمع لهم قول . بل انّه ليكفى ان يتدخلوا في امر مّا لكي يتمنّى دلك الامر بالفشل ويحصل فيه عكس ما يشاؤون . وفي كل اسبوع تقطع الاسلاك البرقية وتحطّم صواب مجاري المياه . وادا اشتكى القناصل سرء أثر هذه الفعال اجابت الحكومة · انّها اصدرت تعليماتها للشرطة لكي تقبض على الجناة . ولا تستطيع بمقتصى الدستور أن تفعل اكثر من ذلك لانّ تطبيق قاعدة المسؤولية المشتركة على القبائل امر تأباه المدنية ولا تقرّه الاّ حالة الهمجية .

وعلاوة على دلك فانّ هناك شائعات شائنة كانت تروج في البلاد . ومؤدّاها انّ حزنه دار قد باع القطر التونسي للفرنسيين . ومن الادلّة لدعم هده الشائعات ولتأييد دلك التواطؤ بين الوزير الاوّل التونسي وبين فرانسا .ما كان يجري انجازه من الاشغال الكبرى، وكدلك القرض الدي التمس من « ارلنجي » . وكان العمّال او الحلفاء يبرّرون جشعهم مستشهدين بالملايين التي كانت تنحدر لجيوب الاجانب . وكان الاعوان الانكليزيون يؤجّجون صرام العصب الشعبي بما يروّجونه من وشايات صدّ الفرنسيين فهم يقولون : « يبغي ان يبيّن للشعب (اي الشعب التونسي) شدّة وطأة الضرائب وثقل الديون ووفرة المصاريف العمومية التي لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين طاقة الاهليين . والتي مصدرها الحقيقي سياسة التبدير التي يسلكها كبار الموظّفين . بحيث انّ الغرض من هذه الدعاية هو استثارة التعصّب الديني الكامن في نفوس المسلمين . وإشعارهم بانّ النصارى هم السبب الحقيقي فيما حمّلوا ايّاه من تضحيات مالية . فمن ذلك انّ بناء النّزل القنصلي لفرانسا بتونس والاشغال التي اجريت بالمرسى وترميم حنايا قرطاج قد ندّد بها اسوأ تنديد . وانتشر خبرها حتى الى اقاصي جهات المملكة باعتبار كونها السبب الاصلي

للضائقة المالية التي تعانيها البلاد التونسية . ومن شاء ان يبحث عن تقلص العطف المحبط بنا ، فليعلم انّ هذا هو مصدره » .

ومنذ اواخر سنة 1861 تكاثرت الحوادث في البلاد ، وتضاعفت جرأة القبائل المتاخمة للحدود في غاراتها على التراب الجزائري . امّا في الداخل ، فالعشائر في صراع بعضها مع بعض . فهي تقطع السّابلة وتفرض المغارم على القوافل . ويستفاد ممّا استخلصه ليون روش انّ العمّال الذين لم يرضوا عن الاصلاحات قد عمدوا لغض الطرف عن الاضطراب الذي هو الحالة الطبيعية للأعراب اذا لم تقبض عليهم يد من حديد . وبذلك قد ارادوا ان يقيموا الدّليل على ما فيها من عيوب . فتكاثرت الاغتيالات والسّرقات . وانقضّت جموع غفيرة من العشائر او عشائر بأسرها على جيرانها قصد السّلب والنهب . وعسر على الحكومة استخلاص الضرائب . وظهر نقصان المداخيل الجبائية في كلّ مكان . وما كان باي المحال حمودة لينجو من مأزق وقع فيه في الجبال الواقعة غربي القطر الاّ بفضل تدخّل كتيبة فرنسيّة ادركته من ناحية القالة .

وتكرّرت الحوادث على الحدود . ففي شهر جوان 1862 كان الماريشال بليسيي (Pélissier) يواجه غارات تونسية صوب الجزائر . وقد اضطرّ اثر هجوم شنّه اولاد بوغانم لردّ الفعل بتوجيه حملة عسكرية لترابهم ، واشار قنصل فرانسا في الخريف الموالي لوقوع معارك وغارات اخرى في نفس تلك المنطقة . وتجدّدت هذه الحوادث في السنة الموالية وكانت اشدّ عنفا من التي سبقتها بما افضى الى تدخّل جديد من طرف الجيوش الفرنسية في التّراب التونسي على مقربة من تالة في شهر جويلية 1863 . بيد انّ هذا التدخّل لم يكن له اثر يذكر وكان حظه شبيها بالذي حصل للحملة العسكرية في السنة السّابقة .

لقد كان من العسير على ليون روش ان يعترف بخطأه علانية ويعلن اخفاق سياسة الاصلاحات ويشهد تقهقر نفوذه بقصر باردو . بل كان يعزو ما اصاب الشؤون العامة من عطل لتدبيرات مستشارين متعصبين امثال حسين وخير الدّين اللّذين اصبحا من المعادين لفرانسا . وقد استغرب المسؤولون بالوزارة الخارجية الفرنسية كيف انقلب قنصلهم على عقبيه ، واصبح اليوم ساخطا على من كان يشيد بذكرهم منذ عامين ومتهما الفرنسيين المستوطنين بتونس بعدم الثبات على المبدأ من اجل كونهم استنكروا الدستور بعد ان كانوا قد رحّبوا به واستحسنوه .

وبعد ذلك بقليل بارح ليون روش البلاد التونسية وابحر لفرانسا في جويلية 1863 تاركا ادارة القنصلية لاحد المتربّصين بها وهو المسمّى مولان (Moulin) . ووضعت الحكومة الايطالية من جهتها حدا للمهمّة العسيرة التي كان يقوم بها نائبها الشوفالي بنسا (Bensa) وعوّضته على رأس القنصلية بقامباروطا (Gambarotta) الذي قال عنه مولان انّه ترك في تونس اثرا طيّبا عندما كان يباشر مهمّة نائب قنصل .

وفي تلك الاثناء انفسح المجال لقنصل انكلترة ريشار وود (Richard Wood) ليكون له المقام الاوّل من حيث الحظوة والاعتبار .

وما كان لقنصل فرانسا الجديد شارل دي بوفال (Charles De Beauval) الذي نزل بميناء حلق الوادي في غرّة نوفمبر 1863 ان يحظى بمثل النفود الذي أحرزه رميله الانكليزي مع انّه لم يكن حديث عهد ببلاد الاسلام ضرورة انّه بَاشر مهامّ قنصلية الاسكندرية طيلة ثلاثة اعوام . ولما سمّي ببينو زاير (Buenos - Aires) رفض هدا المنصب وظفر عوضه بقنصلية تونس بفضل توصية صدرت لفائدته من مدام كورنو (Cornu) لدى الامبراطور . وكان دي بوفال (2) قليل الاتّزان وعصبيّ المزاج تبدو عليه الكبرياء ويَصدر عنه الغليظ من القول . بيد انّ ما حظي به من عطف نادر جعل منه خير من يوثق به لدى الامراطور . ولقد استنسخ كلّ التقارير الموجّهة الى دروين دي لوي (Drouyn Du Lhuys)وابلغها الى مدام كورنو واضاف اليها رسائل شخصية ضمّنها تصويرا مباشرا وبكامل الدّقة لكلّ ما له صلة بالنّاس وبالاشياء (3) .

وفي شهر سبتمبر 1863 قرّرت الحكومة التونسية تعميم الاداء الموظّف على الرؤوس والمعروف بالمجبى ، وسحبه على كافّة الرّعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية ، وقد كان معفًى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى ، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة . وبعد مضيّ ثلاثة اشهر على قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الاداء المتحدّث عنه ، حيث رفع لاثنين وسبعين ريالا في اغلب الحالات (بصفة عامة) ، في حال ان المداخيل الجبائية الموظّفة من قبل لم يقع التوصّل الى خلاصها بأكملها ، وامتنع اهل الجريد من دفع الاداء ، بينما اجتازت قبائل من العرب الرحّالة الحدود التونسية وحطّت رحالها في التراب اللّيبـــي .

وممّا لا ريب فيه انّ هذه الزيادة في الضرائب لم يكن يبرّرها ايّ نموّ اقتصادي في الوضع التونسي السائد في ذلك العهد . والدليل على ذلك هو ان المساحات التي بُذِرت في عهد الباي السابق كانت عبارة عن ستين الف ماشية ترابية بينما المساحة المزروعة اليوم لا تتجاوز الاربعين الف ماشية . ولقد توقّع دوبوفال حصول قلاقل من جرّاء هذا الارهاق فأخذ على نفسه ارسال مكتوب على معنى النّصيحة الى الوزير الاكبر مصطفى خزنه دار بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر ، بيد أنّ هذا الاخير تقبّل المكتوب بشيء من السرودة (4)

ولم يتأخّر دروين دولوي من جهته عن معاتبة القنصل من اجل سلوكه الذي وصفه بانّه فُضولي (5) ولا داعيَ له اصلاً ، الامر الذي خيّب آمال دوبوفال وجعله يشعر بجرح عميق اصاب كبرياءه . وسرعان ما القى تبعة فشله على عاتق خزنه دار وصار منذ ذلك الوقت يكِنُّ له الحقد والبغضاء ، وظهر اثر ذلك حتى في مراسلاته الرسمية للوزارة الخارجية الفرنسية .

على انّ القنصل الفرنسي وان بدا منه ما ينبىء بقلّة الكياسة في مخاطبته الوزير الاكبر التونسي فانّ الاحداث قد كانت مصدّقة لما توقّعه ، إذْ كانت المجبى محلّ سخط من كافّة افراد الشعب ، والدّليل على ذلك هو انّه بمجرّد ما سعى اعوان الباي في استخلاصها انطلقت الثورة من عِقالها .

2 ـ تطــورالثــورة

ففي يـوم 10 مـارس 1864 وردت برقيـة من جـان ماتيـي (Jean Mattei) العـون القنصـلي لفـرانسا بصفاقس (6) تفيد اتفـاق كـلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديد على قاعدة 72 ريالاً . وسبق لبني زيد ان اعلنوا الامتناع من دفع الاداء المتحدث عنه بالرّغم من وجود المحلّة بين اظهرهـم بقيادة سي سليـم ، وما زالـوا متردّدين حتى في الوفاء بالمقدار القديم الذي هو 36 ريـالا . ولا تلبث ان تتحد صفوف العاضبين من كافّـة القبائل عند اول اشارة تنبىء بانطلاق ايّة محلّة تـكـون مهمّتها استخلاص الاداء .

وهذا عامل الجزائريين المستوطنين بالـكـاف يصرّح في 14 مارس بان اولاد بـوغـانم والفراشيش قد اغاروا على اولاد يحيـى بالجزائر ، وان كافة القبـائل القاطنة على مقربة من الحدود هـي في حالة اضطراب ، وتبدي سخطا عظيما على الحـكومة ويسود البلاد جوّ من الهيجان بسبب اداء الاثنين والسبعين ريالاً .

أ) ثـــورة القبـــائـل

انطلقت الثورة من الاعراض وامتـدّت للجريـد ومنطقـة القيروان ، وانتشرت غربـي الـكـاف وادركـت في شهر افريـل ضفـاف وادي مجردة . ففـي اقـلّ من شهر كادت الثورة ان تعمّ كافّة اطراف البلاد . وفي اثناء ذلك كانت القوارب تترى من مالطة محمّلة بالبارود الانـكليزي الذي يدخل البلاد جهرة بالرّغم من تحجير دخوله ، وكان عرب القبائل الشاقّة عصا الطاعة يبتاعونه من التجّـار اليهود المستقرّين بالمدن الساحلية ، وكانت القوافل التـي تستطيـع دون غيرها السير في امن وأمان تحت حراسة الثائرين انفسهم هـي التـي تـكـون حمولتها امّا البارود او الرّصاص . وأخذ الاعيان زمام الحركـة في عدّة جهات ،

ولاذ العمّال والخلفاء بالفرار او احتجبوا عن الانظار ، واستولى الثوار على طوابعهم ، ونهبوا مطامير حبوبهم ،وتبادلوا بينهم الايمان المغلّظة من حول موائد الطعام على الثبات الى النّهاية فيما هم بصدده وعلى البقاء متّحدين حتى يفوزوا بالمرام .

وقد تولىّ قيادة الثورة في جلاص رجل من ذوي البيوتات يقال له السّبوعـي بن محمد السبوعـي . وفي بطن رياح تولىّ زعامتها ابن دحر . اما غربي البلاد فالذي ثبتت لـه الزّعامة هو رجل من ماجر يحسن القراءة والكـتابة يدعى علي بن غذاهم والظاهر ان ذلك حصل له بفضل التأييد الذي حظـي به من طرف طريقة التجانية التـي لها مكـانة كـبيرة في تلك الجهة .

ويبلـغ علي بن غذاهـم من السنّ خمسـين عاما في ذلك العهـد ، وكـان ابـوه قاضيا بماجر ، ويقال انّه مات مسموما من يد عامل الجهة العربـي البكـوش السّهيلي .

وقد تلقّى علي بن غذاهم نصيبا من التعليم بجامع الزّيتونة ثم استكـتبه العرَبي البكوش . وحسبما يلوح فانّ قبيلة ماجر هي اوّل قبيلة اطلقت عليه لقب « باي الشعب » . وما لبث ان امتدّ نفوذه للقبائل المجاورة كأولاد عيار والفراشيش ونيفة حتى صار الزعيم الاعلى للثوّار .

وكانت البرقيات القنصلية تترى من اسبوع الى آخر وكـلّها تشير لانتشار الحـركـة الثورية ، فتقول مثلا : « انّ مدينة الكـاف قد وقع السطوّ عليها ونهبت بها ستّة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحـي القيروان . امّا بجهة قابس فانّ المحلّة التـي يقودها سـي سليم قد طوّقها الثوار . وعلى مقربة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركـة بين قبيلتـي النوائل وورغـمّة اسفرت عن الف وثلاثمائة بين قتيل وجريـح ما زالت جثثهم واجسادهم ملقاة على الارض . وما زالت قطعان المواشـي التـي على ملك الباي عرضة للنّهـب . وما زالت اللّصوصية تعيث فسادا في كـلّ مكـان ، وتعطّلت حركـة القوافل ، او اذا كان لا بدّ لها من التنقل اضطرّت لسلوك غير الطرق الجادّة ، وهي اطول بـكـثير ممـا اعتادت سلوكـه فيمـا مضـى .

وما زال داخل الايالة في حالة غليان . فمجاز الباب قد شهدت معارك عنيفة ، وباجة ذات المزارع الخصبة قد نهبت ، ولم تسلم الضواحي القريبة من الحاضرة التونسية اذ اغـار الثوار على ضيعة لخزنـه دار فبدّدوا ما بها شـذر مذَر ، وهـذا ما حصل ايضا لقصر احد الجنرالات على معنى الانتقام منه لانّه كـلّف بمباشرة عملية قمع الثورة ....

كـلّ ذلك يجري والحكـومة تتظاهر بعدم الانزعاج ويبدو انّها تعتقد انّ المعارك الدائرة رحاها في البلاد هـي نتيجة نزاع عادي بين القبائل ، في حال انّ الاضطرابات التـي ذرّ قرنها منذ مدّة قد اصبحت ثورة بالمعنى الاتمّ ، ونودي بعلي بن غذاهم الشريف زعيم اولاد ماجر بايا على منطقة الكـاف . واصبحت الكـلمات التـي يـكـثرون ترديدها في كـلّ آن وحين هـي الآتية : « لا مجبى بعد اليوم . ولا مماليك ولا دستور ! » . ولحدّ الآن لم يسيطر التعصّب الديني والنهب — ما عدا بالنسبة لبعض وقائع شاذة — على حركـة الثوّار التـي عمّت البلاد وامتدت حتى الى النواحـي التـي لا تبعد عن تونس العاصمة الا بقـدر مسيرة ساعة زمنيـة ».

وقد رجع لباردو على جناح السّرعة كـلّ العمّال الذين ارسلهم الباي لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب وهم الجنرال حسين آغة باجة وعاملها ، واحمد زرّوق عامل الجريد ، وابراهيم بن عبّاس عامل دريد ، والجنرال رشيد عامل القيروان وجلاص . واذا كان هؤلاء قد نجوا من الموت برجوعهم على اعقابهم فانّ الجنرال فرحات عامل الكـاف واولاد ونيفـة كان اقلّ حظّا منهم اذ لقـي حتفه في 16 افريل اثر معركـة دارت بينه وبين الثـوّار من اولاد ونيفة فيما بين تبرسق والكاف ، وقد دارت الدائرة عليه بعد مقاومة استبسل فيها مع فئة قليلة من انصاره . وبعد ان تخلّى عنه مائة وخمسون من الصبايحية الذين كانوا من جملة حرسه .

وفـي 22 افـريـل افـاد وود انّ التمـرّد قـد اصبـح عـامّـا . وانّ المـواصـلات قطعت بين تونس وسوسة وان الثوار قد استولوا على القيروان . وطالب بارسال بواخر حربيـة للنقط المهدّدة اكثر من غيرها بالخطر، مخافة ان تنقلب الثورة الى جهاد ذي صبغة دينية قد يفضـي الى الاجهاز على النّصارى .

وقد قطعت الاسلاك البرقية منذ اوائل شهر افريل ولم يـكـن من الممكـن التفـكـير في ارجاعها لمعتادها نظرا للأخطار المتوقّع حصولها للأعوان القادرين على اصلاحها ، وعمّ الاختلال كامل الجهاز البرقـي وانقطعت الصلة بين تونس والجزائر . وفي مدينة الكـاف كان مستخدمو البريد الثلاثـة وهم من الفرنسيين محصورين وسط جماهير من المسلميـن المعادين ويوشك ان يفتك بهم في كـل آن وحين . فاوفد لهم الجنرال ديمو (Desvaux) قائد دائرة سوق هراس رسولاً امينا تمكّن من انقاذهم وحملهم معه الى الجزائر سالمين .

امّا في السواحل فكان الوضع اقلّ خطورة . ذلك لانّ المدن التي استنكرت مضاعفة المجبى مثلما استنكرته البوادي لم تشأ ان تقف معها في صعيد واحد من حيث المقاومة المسلّحة . وكانت مدن سوسة والمنستير وصفاقس تعتمد على اسوارها لصدّ غارات العرب الرحّل او سكّان القرى الساحلية عليها قصد النهب . بيد انّ حامية سوسة التي كان عليها المعوّل لحماية الذمار قد اصابها الانهيار، وبعد ان كانت تعدّ خمسة آلاف مقاتل لم يبق بها الاّ مئتان . ولاذ الآخرون بالفرار . فلزم الالتجاء لتنظيم دوريات من طرف السكّان لحراسة الامن . وفي اثناء ذلك كانت كافّة قرى الساحل في حالة تمرّد . وكان البدو والحضر على اتفاق لنهب الاجنّة واختطاف المواشي التي يملكها اهل المدن . ونهبت في 25 افريل مدينة المهدية التي لا سور يحوطها ويحميها حيث اغار عليها اهل القرى المجاورة لها .

كلّ هذه الاحداث قد فاجأت الحكومة كما هي العادة ولم يكنْ لها من العدّة ما تجابه به مشاكلها . فما عدا ما عندها من الصبايحية الذين لا يصحّ اعتبارهم بمثابة عسكر نظامي ، كان تحت يدها زهاء الثلاثة او الاربعة آلاف من عساكر القُرعة منهم كتيبة واحدة منظمة نوعا ما ومستقرّة بتونس العاصمة . ولا قِبَلَ لهؤلاء بالوقوف في وجه حركة الثورة وقوفا جدّيا ومُجديا . ولهذا قد اضطرّت مرّة اخرى لاستدعاء قدماء العساكر الذين سرحوا من الخدمة منذ زمان . وهم الذين اشار اليهم كمبنون قبل عامين بقوله في حقهم : « انّهم يعدّون الفين او ثلاثة من العساكر الطاعنين في السنّ وعلى حالة يُرثى لها من حيث الملابس » . وقال في حقهم برواديلي « انّهم اقدر على زرد الاصواف منهم على الوقوف في وجه اهل البادية التونسية البواسل » .

ومن جهة اخرى فانّ مصطفى خزنه دار قد اشعر دي بوفال في 14 افريل بانّ الحكومة قرّرت الاستغناء عن خدمات القائمقام كمبنون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (7) .

ولتهدئة روع البلاد اصدر الباي منشورا مؤرّخا في 21 افريل 1864 يقتضي الغاء مضاعفة المجبى وكذلك اصلاح العدلية . ويتضمّن ايضا وقف العمل موقّتا بما جاء به عهد الامان .

ب) قـدوم الاســاطيل الاروبيـــة

ارسلت الحـكـومات الانـكـليزية والفرنسية والايطالية سفنـا حربية للايـالة التونسيـة استجابة لنداء قناصلهـا وقصـد حمايـة رعاياهـا . ففـي 14 افريـل حلّت الـكـرويطـة الانـكليزية فيرفلي (Firefly) بميناء حلق الوادي ، وحلّت على اثرها في 25 وفي 26 افريل كرويطة وفرقاطة ايطاليتان وباخرتان انـكليزيتّان وكذلك سفينة حربية فرنسية . ولم تـكن هذه السّفن الاّ بمثابة الطلائع لقوى اهمّ واعظم ستأتـي فيما بعد . وفعلا فما ان حلّ يوم 28 افريل حتى قدم اسطول فرنسي تحت قيادة كاهية الاميرال دربنغم (D'Herbinghem) والقى مراسيه بميناء تونس ، واسرع الايطاليون من جهتهم بـارسال ثلاث سفن حربية تحت قيـادة كاهيـة الاميـرال ألبينـي (Albini) .

وبمجرّد حلول هذه القوّات البحرية انتظمت فيما بينها دوريات الحراسة ، واخذت الوحدات الخفيفة منها تنتقل من مرسى الى مرسى في السواحل الشرقية التونسية . امّا في كـلّ من مرسى سوسة وصفاقس فقد رابطت عدّة كـرويطات وفرقاطات ليلاً نهارا لتـكـون على اهبة نقل العائلات الطليانية والمالطية القاطنة بالاحياء الافرنجية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وكانت سفن الخمر وسفن الانـذار تروح وتغـدو بين مواني قابس والمنستير والمهدية ، ومهمتها ربط الصّلات بينها وبين العاصمة والمدن الساحلية الـكبرى ،ونقل البريد ، وحمل اعوان الباي واللاّجئين الدين يرغبـون في العـودة الى تونس العاصمة او في الذهـاب الى أروبا . امّا معظم الاساطيل فقد لبث مرابطا بميناء حلق الوادي على استعداد للتدّخل عند اوّل اشارة. ومع ذلك فانّ وجودها لم يـكـن كافيا لتسكـين روع الجالية الاروبية خصوصا وقد ظهرت في اوائل شهر ماي بعض عصابات من الفلتاء في احوار العاصمة التونسية . فـكان لهذا الخطر المهدّد وللأنباء الواردة عن النهب والاضطراب اللذين انتابا عدّة مدن ساحلية — وهـي انباء مبالغ فيها كـثيرا — اثرٌ في اشاعة جوّ من الفزع في العاصمة . حتّى كانت الباخرة البريدية الايطالية التي تأتي الى تونس كلّ يوم اربعاء يغمرها سيل من العائلات الطليانية والمالطية وعلى الاخصّ الاسرائيلية التـي كانت تسعى لمغادرة القطر التونسـي طلبا للنجاة . ومن جملة من لاذوا بالفرار في 8 جوان القائد نسيم القابض العـام للحكـومة التونسية الذي خان ما اؤتمن عليه وحمل معه زهاء العشرين مليونا من الاموال التـي استحلّها ووضعها في مأمن من اعين الـرقبـاء (8) .

لقد استحكمت الآن القطيعة بين قنصل فرانسا وبين خزنه دار ، واصبح العداء سافرا بينهما . فكان دوبوفال ينتهز كلّ المناسبات وكلّ التعلاّت لاقلاق راحة الوزير الاكبر التونسي ، معتمدا في ذلك على التأييد الذي يلقاه من كمبنون الذي ارتكب معه خزنه دار منتهى الحماقة والعجرفة ، عند اشعاره بالاستغناء عن خدماته . وقد فقد القنصل الفرنسي كلّ اتّزان لشدّة حقده على الوزير التونسي ، ويظهر اثر هذا الحقد حتى في مراسلاته للكاي دورساي .

وبالرغم من النصائح التي كان يبديها دروين دولوي في ملازمة الاعتدال لم يبدُ انّ مهمّته القنصلية كانت شيئا آخر غير براز وصراع مع خزنه دار .

ففي 18 افريل طلب من الباي بشدة ان يوقف العمل بقانون عهد الامان ، وفي 21 منه اعاد الكرة ، محتجا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانكلترة ومطالبا باقالة الوزراء . وكان تقديم الاميرال دربنغم قائد الاسطول الفرنسي للباي في 29 افريل مناسبة انتهزها دوبوفال للمطالبة من جديد بالغاء الدّستور وعزل خزنه دار . وقد افضى تدخّل الكولونيل كمبنون الذي هاجم بشدّة الوزير الاكبر ، لقلب تلك الزيارة التشريفاتية ، والمطبوعة امثالها عادة بطابع المجاملة ، الى شجار عنيف مع خزنه دار . حتى انّ الباي صرّح لوُود انّ محادثاته مع دوبوفال ستنتهي في يوم من الايّام لمضاربة بين الطرفين .

ولقد تبادل القنصل والوزير الاوّل عشر رسائل في ظرف عشرة ايّام ، وكانت عباراتها اقرب الى الغلظة منها الى التلطف ، بالرغم من عدم خلوّها من صيغ المجاملة ذات الطابع الشرقي . فكان القنصل يعدّد الحوادث ويشيرُ الى الاضطرابات والقلاقل ، حاملاً اوزارها كلها على حكومة الباي . والوزير يجيب بنفي وجودها او بالقاء التهمة في انبعاثها على عاتق الفرنسيين .

وفي اثناء ذلك كانت ترد من داخل الايالة انباء على غاية من الغموض ، وفيها تضارب كبير .

وممّا شاع وذاع انّ كامل التراب التونسي كان منذ اوائل افريل 1864 في حالة تمرّد وانتقاض ، حتى القبائل التي لم يبد منها الاّ الطاعة فيما مضى قد اعلنت هي ايضا العصيان . واجواق المخازنية من عروش دريد ذات المنعة القويّة قد انضمّت لحركة الثوار .

وبارح معظم العمّال مراكزهم ، واستقرّوا بالحاضرة ، واصرّوا على عدم مغادرتها خوفا على انفسهم من ان يكون مصيرهم شبيها بالذي نال الجنرال فرحات . وكان المشائخ والاعيان يصانعون الثورة طوعا او كرها ، ان لم نقل انّ منهم من سعى في ايقاد شرارتها الاولى وفي تأجيج نارها . امّا الحكومة فانّها لم تزل متمسّكة ، لاخفاء عجزها ، بسياسة ربح الوقت . فهي تذيع من حين الى آخر انباء استسلام الثوّار ، وتنشر بالرائد الرسمي البلاغات الباعثة اكثر من غيرها الى الاطمئنان .

على انّ امتداد الثورة لم يتبعه التوحّد في اتّجاهاتها وفي مطامحها . ذلك انّ معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا . فاقتصرت على الامتناع من دفع الضرائب ، وعلى عدم قبول اعوان الجباية الذين ترسلهم اليها حكومة باردو . وكانت وجهة بعض العصابات التي اعتادت النهب الاغارَةَ على الضواحي المحيطة ببعض مدن الساحل . بيد أن العروش الكبيرة لم تشأ ان تشترك في سعي ثوري يكون موجّها ضدّ العاصمة .

وفي اوائل شهر ماي عقد زعماء بني زيد والهمامة والفراشيش وجلاص ندوة في القيروان انتهت بدون طائل .

وممّا يدعو للأستغراب انّ سكان المناطق الفقيرة اكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدوء . فاستمرت القوافل على السّير في امن وامان ، وتولّت العروش المتحرّكة اكثر من غيرها حراستها .

وفي غربي البلاد استطاع علي بن غذاهم ان يفرض سلطته على العروش المجاورة لمنبته ، كأولاد عيار وورتتان والفراشيش ، الذين هم مثله من الحزب الباشي الذي ينتمي اليه ايضا معظم اولاد ونيفة ، وهجم في جمع من انصاره على عامل ماجر العربي بن عمار البكوش السهيلي ، متّهما ايّاه بمحاولة تسميمه بايعاز من خزنه دار ،وقتله وقتلَ كثيرا من اتباعه (9) .

وفي اواخر ماي حاول علي بن غذاهم ان يعقد ندوة جديدة بزعماء القبائل في القيروان ، الاّ انّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح ، إمّا لملل اصابهم او لضعف في الاستعداد بدا من الانصار .

وفي الواقع انّ الثورة أصابهـا منذ اواسط شهر ماي شـيء من التوقّف ، حتّى انّ تونس العاصمة لم تتعرّض لايّ تهديد . ومثلما توقّعه الـكـولونيل كـمبنون فانّ الفلاحين كانوا في شغل شاغل عن المشاركة في الثورة ، بحصاد زرعهم من قمح وشعير ، وخزنه في مواقع آمنة . وقد تبعت هذه الفترة من الهدوء فترة أخرى كان فيها العرب الرُّحّل مشتغلين بتصريف المنتجـات الصحراوية ، مقابـل ما يأخذونه من الزرع ، وبعد هذه المدّة بقليـل ظهرت من جديد المنافَسات المألوفة بين القبائل والعروش ، او بين بطون من العروش .

ج) انتقـــاض الســواحـــل

لقد ازدادت الحالة تعكّرا بالسواحل منذ قدوم البواخر الحربية الاروبية ، حيث عقب ذلك اندلاع لهيب من التعصّب الديني والكراهية للأجانب لدى الشعب ، كانت الاحياء الافرنجية في المدن الساحلية اوّل جهة وصل اليها اذاها ، اذ تحرّكت جموعٌ من الرّعاع الذين هـاج هائجهـم بسبب ما ألقي في روعهـم من قرب نزول الجيـوش الفرنسيـة او الايطالية بتونس ، ووثبوا على الاحياء الاروبية واليهودية ، ممعنين في نهب ما بها ، ورافضين الخضوع لسلطة الباي ، ومعلنين انهم يضعون انفسهم تحت حماية السلطان العثمانـي .

فصفـاقس قد نهبت في 30 افريل ، واضطرّ سكّـان الحيّ الاروبـي وعلى رأسهـم قناصلهم الى الالتجاء الى كرويطة انـكليزية ،ولم تمض ثلاثة اسابيع على وقوع هذه الحوادث حتّى فرّ عامل البلد هاربا ، وشكّل من بعده الاعيان حكومة وقتية ،ورفعوا عوض علم البلاد اللواء الاخضر الذي يزعمون انّ له صلة بالنبوّة . وامتنع الثوار من قبول الجنرال عصمان مبعوث الباي اليهم . فكانوا يقابلونه بالاهانة ،ويهدّدونه بالقتل ،وينادون في وجهه ليحيـى السلطان ! وليسقط الباي ! .

وبعد ان حصل للاروبيين شيء من الاطمئنان اغراهم بالعودة الى منازلهم ،اضطرّوا في 3 جـوان الى مغادرتهـا من جديـد ، والالتجـاء الى باخـرة فرنسيـة كانت ملقيـة مراسيهـا بميناء صفاقس .

وكانت مدن الساحـل اميل للهدوء الذي سادها مدّة طويلـة . ويستفاد ممّا كـتبـه اسبينا (Espina) بتاريخ 5 ماي انّ : « في سوسة كما في المدن الاخرى الساحلية كان خوف

اهل تلكم المدن من ان تقذف مدنهم بقنابل البوارج الحربية مانعا ايّاهم من الميل لتأييد العربان الذين لا يلبث ان ينضمّ اليهم الرعاع ، اي كلّ من لا يملك شيئا يخاف عليه الضيّاع ولا يهمّه من الدّنيا الاّ السلب والنّهب ، وحسبك بانّ هؤلاء صرّحوا علانية انّهم لا يتردّدون في فتح ابواب المدينة في وجه العربان ، اذا ما أوصدت بدعوى احتياجهم للأقوات التي لا تأتيهم الاّ من الارياف » .

وقد تسنّى لكاهية العامل وهو سي احمد بن عاشور المشهور بالحزم ان يحفظ الامن في مدينة سوسة ، مستعينا بالمدفعية وبما بقي لديه من العساكر القليلين . بيد انّه حلّ فزع لا محلّ له في صفوف الايطاليين والمالطيين ، حملهم على ركوب البحر ، وفي مقدّمتهم اعوان قنصلياتهم ، بينما الفرنسيون لم يبرحوا منازلهم .

وفي منتصف شهر ماي أرسل الباي الى سوسة العامل ووزير الحرب محَمد خزنة دار في مهمّة رسمية ، القصد منها توطيد ما تهلهل من سلطانه على السواحل التونسية ، لما لهذا الرسول من سمعة طيّبة وذكر محمود في السّاحل . لكن بالرّغم ممّا ابداه من الملاطفة . ومن الوعد بالعفو والامان ،لم يستطع ان يستميل السكّان ، ولم ينجح في تجنيد العدد الذي يحتاج اليه الباي من العساكر . والدّليل على ذلك هو انّ الثورة قد اندلعت في سوسة في نفس اليوم الذي بارح فيه الجنرال محَمد خزنة دار المدينة اي في 31 ماي . وافتكّ الثوار مفاتيح القصبة وابواب المدينة . ومن الغد فرّ جميع الاروبيين على متن الباخرة «غاريبالدي» وارتفع اللواء الاخضر على جدران المدينة .

وبالرغم من صيحات فزع عديدة ،امكن لمدينة المنستير ان تبقى في مأمن من النّهب ، وبمعزل عن الاستجابة لنداء الثورة . وبقي سكّانها محافظين على الهدوء نسبيا ،مقتصرين على الامتناع من دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، ومن الدّيون لغرمائهم الاروبيين او اليَهود . وكان موقفهم من الثوار يقع وسطا بين المناصرة وبين الحياد . ولم يسمحوا لعاملهم ان يتعدّى حدودا معيّنة من النفوذ ، حتى انّه اصبح اشبه شيء بقاضٍ من قضاة الصلح . ونسجت مدينة المهدية على منوال المنستير . الاّ انّ اهل المهدية عمدوا لبناء سور يحمي مدينتهم من عودة النهب اليهم . وكانت اخطر التهديدات آتية اليهم من قِبَلِ أهل القرى الساحلية ، الذين يدفعهم حسد النعمة التي عليها اهل المدن ، للانتقاض عليهم ، وانتهاب ما يملكون ، وهم يستغلّون عجز الحكومة لاثارة الحَزازات القديمة التي غرسها في النفوس

التّنافس بين الباشية والحسينية ،بمساندة العُربان بالمناطق المجاورة . وكانت مساكن اشد القرى الكبيرة هيجانا ، ومنها كانت تنطلق كلّ الشعارات المعادية ، وكلّ الحركات التي تستهدف الزّحف على سوسة .

اما قابس فقد جعلها موقعها في الجنوب في عزلة عن التأثر بثورة الاعراض . وهذا لم يمنع العروش الثائرة من الانتقاض عليها في 28 ماي عندما شاع نبأ ابحار الجنرال سليم على متن باخرة انكليزية ،حتّى اضطرّ العامل تحت تهديد الثوار ، لارجاع الاموال التي كان قد استخلصها من الاهالي . ومن جربة وردت على القنصلية الايطالية انباء في الثالث من جوان تفيد انتشار الفوضى والنهب في ارجائها ، من جرّاء قدوم عُربان جرجيس للجزيرة، حيث عاثوا فيها فسادا .

ح - تدخل الدول الكبرى

لم تكن تقصد الحكومات الثلاث عندما قرّرت توجيه اساطيلها للمياه التونسية الاّ حماية رعاياها ، وصيانة مصالحهم في الايالة . وهذا ما اوضحته لممثليها بتونس ، وقد اكّدت كلّ منها نزاهة قصدها بما ادلت به من التصريحات المطمئنة التي خاطبت بها الوزارات الاخرى . فقال درووين دولوي (Drouyn De Lhuys) : « ان الحكومة الفرنسية ارسلت اسطولها لصيانة سلامة رعايانا ، ولا شأن لنا قطّ في الخلاف الداخلي القائم بين الحكومة التونسية وبين رعاياها . ونحن مقرّون العزم على اجتناب ايّ نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامّة لانكلترة بتونس . وهذا ما اوصيت به م. دوبوفال واكّدت عليه الوصاية في ذلك . واننّا لا نطمح قط للاستئثار بايّ نفوذ دون غيرنا . ولا همّ لنا الاّ المحافظة على مركز نرى من واجبنا صيانته وصرف الاذى عنه » . وطلب من الامير دولاتور دوفيرني (De La Tour d'Auvergne) سفير فرانسا بلندرة ان يشعر بذلك الوزير الاكبر الانكليزي لورد روسيل (Lord Russell) . وهذا الاخير قد أكّد من جهته بانّ الحكومة الانكليزية ليست لها مقاصد مغايرة للتي صرح بها ممثل فرانسا . وقرأ على الامير دولاتور دوفيرني التعليمات التي وجّهها للقنصل وود ومؤدّاها انّه « ليس لكم في ايّ حال من الاحوال ان تتدّخلوا في الشؤون الدّاخلية للبلاد التونسية . وبلغني انّ الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجما بقدر ما في المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي » . وقد اعطت الحكومة الطليانية نفس هذه التأكيدات ، فقالت : « انّ مهمّة القائد العام للقوّات البحرية تنحصر في صيانة مصالح رعايانا . والتعليمات الموجّهة له تقتضي التشاور في كلّ مناسبة مع قوّاد الاساطيل الفرنسية والانكليزية ، والاتفاق على العمل معهم في انسجام تام » .

وفي الواقع انّ التّعليمات الموجّهة للقناصل من طرف وزارات باريس ولندرة وتورينو كانت تتضمّن التأكيد عليهم بالاقتصار على حماية رعاياهم ، وبالامساك عن التدخّل

في الشؤون الداخلية التونسية . وكل حكومة من الحكومات الثلاث كانت مظهرة العزم على سلوك سياسة عدم التدخل بالمعنى الاتم ، وعلى عدم انتهاز فرصة وجود اسطولها بالمياه التونسية للحصول على امتيازات خصوصية في الايالة .

لكن حدث في اثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم وحدات بحرية من الدولة العتمانية ، وانضمامها للقوات الفرنسية والانكليزية والطليانية الموجودة بالمياه التونسية .

ومن المعلوم ان الباب العالي ما انفك يعتبر الايالة التونسية من جملة الولايات التابعة ، للسلطنة العثمانية . ولقد وجد في الثورة وفي التدخل الجماعي الذي بدا من الدول الاروبية الثلاث خير وسيلة لتوثيق روابط السيادة التي تدين بها له حكومة الباي . ولهذا قد سارع الى ارسال حيدر افندي في مهمة استطلاعية ، بصمة مبعوث فوق العادة . وقد كان هذا الاخير يشغل منصب وزير مفوض بطهران .

على ان علي باشا وزير الخارجية التركية لم يتخل عن التأكيد لسفير فرانسا باسطنبول المركيز دوموستيي (De Moustier) بان الباب العالي لا يدور بخلده البتة ان يركب رأسه ، في هذه القضية . بل ان مهمة حيدر افندي تنحصر في البحث عن الاسباب التي أدت لاندلاع الحوادث الاخيرة ، والاطلاع على الوضع الحالي في البلاد التونسية ، وهو مكلف بامداد الباب العالي بالارشادات التي هو في حاجة اليها ، وترقب الجديد من التعليمات . وتصحب حيدر افندي فرقاطتان وكروبطة . وهو مأذون بان يتصل بقواد الاسطولين الانكليزي والفرنسي . والباب العالي مقر العزم على الا يفعل شيئا دون الاتفاق معنا وهو يأمل ان تتخذ حكومة الامبراطور نفس هذا الموقف » . وقد ابلغت الحكومة التركية نفس هذه التأكيدات لوزارة تورينو .

على ان دروين دولوي لم يكن ليسره التدخل التركي في الشؤون التونسية .

ذلك ان السياسة التي ظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بها بدون انقطاع ، قرابة الثلاثين سنة ، لم تكن تخرج عن دائرة المحافظة على استقلال تونس ، وحمايتها من كل محاولة يرمي من ورائها الباب العالي الى جعل تونس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية ،مثلما هو الحال في طرابلس . بيد انه كان من العسير آنذاك معارضة قدوم البعثة العثمانية ، لان الوضع الدولي لم يكن في ذلك العهد شبيها بالذي كان عليه في سنة 1845 او في سنة 1850 .

ذلك انّ التدخل الجماعي للدّول الثلاث قد افقد فرانسا جانبا من حرّية تصرّفها في المجال السّياسي . ومن المعلوم انّ انكلترة ما زالت تعتبر تونس بمثابة ولاية تابعة للباب العالي ، فكان على الحكومة الفرنسية ان تقرأ حسابا لردود الفعل المحتمل وقوعها من طرفها اذا هي عاملت الاتراك بعنف غير محدود . لا سيّما وانّه ليس من المستبعد ان يكون الوزير الاكبر التركي قد استشار سفير انكلترة بالاستانة قبل ان يرسل تلك القوة البحرية لتونس ، وظفر منه على الاقل بموافقته الضمنية .

ومن جهة اخرى فانّ وجود الاساطيل الثلاثة بتونس قد طمأن الحكومة الفرنسية ، اذ ابعد عنها احتمال خطر حصول سعي مفاجيء من طرف الاتراك . وكان جلّ اعتماد دروين دولوي على حسن استعداد وزارة تورينو . لانّ الحكومتين تواعدتا بان يكون موقفهما واحدا اراء الشؤون التونسية . بل قد ذهب فيسكونتي فنوستا (Visconti - Venosta) الى ابعد من ذلك ، حيث اقترح نزول قوّات الدّول الاروبية الثلاث جماعيا للأرض التونسية ، اذا حدث تدخّل مسلّح من الباب العالي في تونس . وفي نظره انّ الاميرال التركي لن يجرأ على تحدّي القوات الفرنسية والطليانية ،ولابدّ ان تبدي الحكومة الانكليزية للأستانة نصائح في التعقّل .

وبما انّ المقاصد الرسمية للحكومة الفرنسية لم تكن تهدف الاّ للمحافظة بقدر الامكان على الحالة الرّاهنة ، وبما انّ الباب العالي لم يكن يصرّح بما يعارض هذه المقاصد ، فلم يسع الكاي دورساي الاّ احتمال البعثة غير العادية للمندوب التركي .

وهناك عدّة تأثيرات في هذا المعنى ظهرت للوجود في باريس . فمن ذلك انّ م. ايمريت نشر رسالة وجّهها لمدام كورنو نَجيّةِ الامبراطور احدُ احبابها وهو المسمّى ميشال كازايكوفسكي (Czaykowski) ، وهو ضابط بولوني انتقل لخدمة البلاط العثماني واحرز من بين رجاله على رتبة سامية واصبح يسمّى صديق باشا . وقد جاء في هذه الرسالة : « ان فرانسا من واجبها الاّ تبدي لنا (اي لتركيا) ادنى معارضة في تونس ، بل انّ من مصلحتها ان تعيننا ، وبذلك تظفر باعتراف يقرّ لها شرعية استيلائها على الجزائر . وبدون شكّ انّ صدور هذا الاعتراف من سليل الخلفاء العظام من شأنه ان يعيد للعرب صوابهم ، ويضرب مشاريع انكلترة في الصّميم » .

وفي اواخر شهر ماي 1864 قدّم علي باشا معروضات سريّة لاحد موظفي السفارة الفرنسية باسطنبول اسمه اوتري (Outrey) . فأوعز اليه بانّ فرانسا من فائدتها ومن الاصلح لها ان تكون تركيا هي جارتها (يعني بالنسبة للجزائر) عوض ان يكون جارها اميرا ليس له شأن يذكر . وتحدّث الى المركيز دوموستيي عن وجوب تصحيح وضع الباي إزاء تبعيته للسّلطان ، وعرض في مقابلة ذلك ضمانات لتأمين الحدود الجزائرية من غائلة أيّ عدوان ، ولوّح حتّى بامكان اعتراف الباب العالي بشرعية استيلاء فرانسا على الجزائر .

ولقد ابدى السفير اندهاشه لهذه المعروضات ، بيد انّه اعرض عنها مذكرا بان سياسة الحكومة الفرنسية لا تبغي بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلاد التونسية بديلا . واحتجّ المركيز دوموستيي ايضا عمّا جاء في « تقرير سرّي بعث به من الاستانة لحديوي مصر احدُ الاعوان السرّيين » وهو تقرير كان قد احاله عليه الوزير . واكّد السّفير انّه لم يزيّن ابدا للباب العالي توجيه مندوب عنه لتونس ، قائلا « انّه لم يكُن في امكانه ان يتفصّى (اي الباب العالي) من ذلك ، ولم اجد سبيلا يسمح لي بالاعتراض على ما عزم عليه » .

ومع كلّ هذا فقد اتخذ دُرْوين دولوي تجاه تركيا عدّة تدابير احتياطية ، منها انّه بادر باشعار علي باشا بانّه في الوقت الذي يسجّل عليه فيه تصريحاته ، يرى لزاما عليه ان يؤكد له بانّ حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تسمح بادخال اي تحوير على الحالة الراهنة بالبلاد التونسية ، ولا توافق على اي تغيير ينال ترتيب الولاية (اي الارتقاء للعرش التونسي) في صورة خلع الباي الحالي . وتدليلا على اهتمام فرانسا بما كان يجري بتونس اذنت لكلّ وحدات اسطولها البحري الضارب في البحر المتوسّط تحت قيادة الكونت بويي فيلوميّز (Comte Bouet - Willaumez) بان تبحر لحلق الوادي . وطلب من الماريشال راندون (Randon) بان يكون على استعداد بقوّات كافية للقيام بحملة عسكرية عند الحاجة ابتداء من الحدود الجزائرية .

وجوابا عن الشائعة التي راجت ومفادها ان تركيا تفكّر في ارسال جيوش لتونس من حامية طرابلس ، طلب دروين دولوي الى المركيز دوموستيي بان ينذر علي باشا بعزم فرنسا على ارسال فيلق كامل من جنودها لتونس في صورة ما اذا تحقّق هذا النّبأ » .

وقد تمكّن حيدر افندي من النّزول للبرّ ، وامكن له الوصول الى تونس بعد ان منعه كاهية الاميرال الفرنسي دربنغم امتثالا للتعليمات التي تلقاها من دوبوفال . بيد انّ السّفن التركية بقيت تحت الحراسة الشديدة في ميناء حلق الوادي ولم يسمح لها الاميرال الفرنسي بالتنقّل لايّ نقطة من نقط السواحل التونسية .

وبينما التعليمات الصادرة من الحكومات الاروبية هي على الحال التي سبقت الاشارة اليه ، اذا بقناصلهم في تونس لا يمتنعون من الاجتهاد في تفسير تلك التعليمات . وممّا زاد في اطلاق ايديهم وفي دعم نفوذهم وجود الاساطيل التابعة لدولهم . ويظهر انّ الخطر لم يؤل الى فضّ النزاعات القائمة بينهم ، بل يخيل الينا انّه عمل على تاجيج لظى منافساتهم ، حتّى لكأنهم كانوا يسعون بالتشكي من بعضهم بعضا ، وبالتقارير التي يحررونها وغالبها مبالغ فيه او لا نصيب له من الصحّة الى ادخال حكوماتهم في خصوماتهم او الى حملها على مجاراتهم في مطامعهم وشهواتهم . وما من شكّ في انّ باريس ولندرة كانتا اكثر تبصّرا واميل الى الاعتدال ممّا كان يبدو على سلوك قناصلهما بتونس . ويوشك ان يترتّب على سعي مبناه الطيش في تونس ما لا تحمد عقباه من الحوادث ذات الخطورة . ولم يُخْفِ لاَتور دوفيرني ما يساوره من الكدَر في هذا الصّدد حسبما يستفاد من رسالة خاطب بها درويـن دولوي حيث قال له : « انّه لينتابني شيء من الاسف — والحق يقال — حين ارى ان انكلترة وفرانسا ليس لهما في مثل هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها ممثّلون بتونس يكونون اكثر هدوءاً في افكارهم ، وبصرا في تقديراتهم ، وعلى الاخصّ . اكثر حذقا وحيطةً في مساعيهم » .

وقد زاد الحالة تعقيدا حلول حيدر افندي بتونس ، اذ انطلقت من حوله الدّسائس ومحاولات الضغط المتنوّعة من عقالها ، واضحى القناصل الاروبيون الثلاثة من جهة ، ووزراء الباي من جهة اخرى ، يتسابقون للاتصال به والسعي في التأثير عليه ، وكان ودّ اكثرهم تقربا اليه ، وقابله خزنه دار بمنتهى التجلّة والتّعظيم . امّا القنصل الفرنسي دوبوفال فقد عبّر عن خيبته بقوله : « انّي لم ادّخر وسعا في استجلاب حيدر افندي لوجهة نظرنا... تلك الشخصية ذات الوزن الخفيف جدّا التي وجّهها السلطان للقيام بدور في تونس لا نسبة ولا مناسبة بينه وبين المهمّة الاستطلاعية التي ذكر في البداية أنه قد كلف بها » .

أ) سياسة وود

لقد وجد حيدر افندي لدى القنصلية الانكليزية التأييد والمساندة ، لا سيّما وانّ المركز الشخصي لريشار وود قد توطّد كثيرا بباردو منذ ذهاب القنصل الفرنسي ليون روش ، وزاد تنطّع دوبوفال في تقوية تأثير القنصل الانكليزي على الوزير الاكبر التونسي . وقد استغل قنصل انكلترة هذه الحظوة لاقناع كلّ من خزنه دار وحيدر افندي بضرورة تقريب وجهات نظرهم ،للوصول الى اتّفاق حول كافّة شؤون الساعة ،ولاجل بلوغ هذه الغاية تواصل عقد عدّة ندوات ثلاثية بكلّ من تونس وباردو والمرسى . وقد طالما اجتمع وود بالمندوب العثماني في غير الرسميات ، ولطالما اجتمع بالوزير الاكبر في قصره المجاور لمحلّ سكناه ببطحاء الحلفاوين ، وكان كل من قنصلي فرانسا وايطاليا يشهّران بما سمّوه بتودّد وود الى تركيا ، ويتّهمانه بانّه هو الذي اجّج نار الثورة ليعيد تونس لحظيرة الدّولة العثمانية . وذكر دوبوفال انّ الثورة قد تقدّمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية .وانّ الثوّار كانوا يرفعون في كلّ مكان الاعلام التركية ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع لحكم السلطان العثماني . وفي تونس كانت الجالية الايطالية والمالطية التي تعسّرت أحوالها بسبب توقّف المعاملات، تعبّر عن حنقها وغضبها بكتابة عبارات الشتم والتهديد على جدران القنصلية الانكليزية .

وفي الواقع انّ وود لم يكن يفكّر جدّيّا في تغيير الحالة الراهنة بالايالة ، ذلك لانّ مركز فرانسا كان قويّا بما فيه الكفاية وزيادة . وسياستها التونسية ازاء تركيا قد اوضحتها ايضاحا ليس فيه زيادة لمستزيد . وهو عليم بانّ ايّ تدخّل من تركيا في الايالة لا يلبث ان يثير من فرانسا ردود فعل بالغة الغاية من حيث الشدّة . وقصارى ما استطاع ان يصل اليه من مساعيه هو اشاعة اقوال ضدّ فرانسا ، كان يتولّى نشرها بدون حياء اعوان محليون كانوا يظهرون من الحزم اكثر من اللاّزم ، وينقلها عنهم اناس آخرون بعد ان يزيدوا عليها من عندهم ما يخرجها احيانا عن صبغتها الاولى . تلك كانت اصداء الحرب الباردة او الحرب في إطارها الضيّق التي كان يشنّها على صعيد القرية او القبيلة ممثلو الدّول الكبرى ، الذين كانت تفرّق بينهم منافسات ذات صلة ببسط النّفوذ او عداوات شخصيـة .

فوود كان يؤمّل ارجاع العلاقات التقليدية بين الايالة والباب العالي على اساس « الحالة الراهنة » ،وكان يسعى الى ابرام اتفاق بين تونس والآستانة يقرّ وضع البلاد التونسية في صورة دولة متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار السلطنة العثمانية . ولكي يكتب لهذا المسعى النجاح كان لا بدّ من مدّ يد المساعدة للباي ، وصرف الاخطار التي كانت تهدّده ، واعانته على مغالبة الثورة . وكان لابدّ ايضا من اقصاء التهديد المتمثل في التدخّل الاوروبي ، وذلك باجتناب كلّ مظهر ينبىء بوقوع ايّ ضغط تركي على باردو . بحيث انّ سياسة وود كانت واضحة . ولم ينفكّ متمسكا بها ومثابرا على تطبيقها في اصرار ، وبدون شكّ انّ مساعيه كان بينها وبين مبادىء عدم التدخل التي كان يعلنها لورد روسيل شيء من البعد . بيد انّها لم تكن مناقضة للروح العامّة للسياسة الانكليزية تلقاء الشرق وتلقاء تونس . ومن مهارة القنصل انّه لم يكن يتدخّل الاّ بصفة شبيهة بالرسمية بدون ان يترك ايّ اثر مكتوب لديبلوماسيته السرّية .

ولقد انحاز وود انحيازا قويّا الى جانب خزنه دار ، ولم ينفك يحرّضه على العمل المفيد ، ويسدى اليه النصيحة بتخفيف وطأة الضرائب لاطفاء لهيب الغضب ولتفكيك عصبة الثورة . وبما انّ الايالة لم يكن لها جيش ولا مال ، فقد اقترح وود ان يتفضّل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة الف ليرة ، وهو ما يساوي ما بذله الباي فيما سبق من النفقات للمشاركة في حرب القرم .

وخلافا لما عرضه كلّ من قمباروتا (Gambarotta) ودو بوفال على الباي من ارسال جيوش طليانية وفرنسية لمساندته ، قد اقترح وود ان يضع الباب العالي تحت طلب الامير التونسي كتائب مصرية لشد أزره . وفي رأيه انّ قدوم هذه العساكر الاسلامية لتونس ليس من شأنه ان يجرح العواطف الدّينية لسكان البلاد ، وقد لا ترى فرانسا نفسُها مانعا من ذلك .

وفي سوسة وصفاقس كان الاعوان القنصليون الفرنسيون والايطاليون يسعون جهدهم لتسكين روع الثوّار . والحّ كارتلون على الصفاقسيين بأن ينبذوا ما كانوا قد تواصوا عليه من الطّاعة لخصوص السّلطان . وكان كاهية القنصل بسوسة ستيفن بصدد التذاكر مع زعماء الثورة بداخل الايالة منذ اواسط شهر ماي ، ناصحا ايّاهم بالاستسلام وبسط رغائبهم مباشرة على الباي .

على انّه لم يكن من الميسور التوفيق بين وجهات النظر التي كان يتمسّك بها كلّ من خزنه دار والمبعوث التركي .

ذلك انّه منذ احتلال فرانسا للجزائر لم تنفكّ الرّوابط السّياسية التي تصل بين تونس والباب العالي متدرّجة شيئا فشيئا نحو الانحلال . وكان يبدو من العسير ان ينزل امير عومل من قبل فرانسا معاملة الملوك الى درجة مجرّد وال على اقليم . ومع ذلك فانّ حيدر افندي ما فتىء يفكّر كما يفكّر وود بانّ تونس لم تخرج في ايّ وقت من الاوقات عن كونها جزءا لا يتجزّأ من السّلطنة العثمانية . ولم يكن البايات الاّ مجرّد ولاة لهم بلا ريب امتيازات واسعة النّطاق ، لكنّهم في واقع الامر باشوات تصدر لهم الولاية من السلطان ، ويضربون السكّة باسمه ويخطب باسمه في المنابر عند صلاة الجمعة . فكان همّ المبعوث التركي ان يصل الى ضبط كنه العلائق بين الباي والباب العالي . ومع كونه صرّح مرارا باستعداده للمحافظة على مبدأ استبقاء « الحالة الراهنة » . فانّه لم ينفكّ يلحّ الحاحا واضحا في ابراز عدة نقط من شأنها ان تؤيد بصورة لا لَبْس فيها تبعية الايالة للسلطنة العثمانية . ففي نظره انّ تونس تبقى تحت ادارة باي من الاسرة الحسينية يتبوأ مقعد الامارة حسب ترتيب الوراثة المعمول به في ذلك العهد ، وتحتفظ الايالة بحكمها الذاتي . بيد انّ عليها ان تعرض في المستقبل على مصادقة السلطان المعاهدات والمواثيق التي تبرمها مع الدّول الاجنبية . كما انّ على البايات ان يؤمّوا الاستانة العليّة للحصول بانفسهم على فرمان ولايتهم . ويتعهّدوا مع ذلك بارسال ثلاثة ملايين من الريالات سنويا لتركيا على معنى المشاركة في مصاريف السّيادة . ولم يتخلّ المندوب التركي عن اثارة مسألة الاتفاقية الانكليزية التونسية المبرمة في سنة 1863 والتي تحوّل الرعايا البريطانيين حقّ التملّك في الايالة التونسية ، مقترحا عرضها على موافقه السلطان .

وقد احتج وود على هذا المطلب. مذكّرا بانّ الامراء التونسيين كانوا من قديم الزّمان يتصرّفون في حقّ التعاقد مع الخارج ، كما تشهد بذلك مائة واربعون اتفاقية او معاهدة ابرمت منذ القرن الثالث عشر . والحّ في الحصول على تنازل الباب العالي عن قبول جزية لا يمكن ان تؤول الاّ لاثقال مالية الباي بدون فائدة ، ولا تمثل الاّ مشاركة ضئيلة في مصاريف الخزينة العثمانية .

وممّا لا ريب فيه انّ خزنه دار كان يؤمّل الاحتفاظ بفوائد سياسة التأرجح بين التاثيرات التي مبعثها التنافس المتقابل بين فرانسا وتركيا . بيد انّه منذ حدوث القطيعة العلنية بينه وبين دوبوفال لم يعد يلقى كذى قبل المساندة والتأييد من طرف القنصلية الفرنسية . وبذلك قد خلا الجوّ لوود الذي بقي السّند الوَحيد لباردو ، وهو الذي يُسدي النصائح دون غيره من القناصل . ولم ينفكّ يلوّح بالخطر المحدق بتونس من جرّاء فرانسا التي كان ينوّه كثيرا بقوّتها وباتساع مطامعها ، ويقول انّها تفكّر في الحاق تونس بالجزائر في يوم من الايام .

وعلاوة على ذلك فانّ العداوة التي اصبح يكنّها دوبوفال للوزير الاكبر التونسي ، والتهديدات التي كان يوجّهها اليه ، والتهوّر الذي يستعمله في مخاطبته ، قد كان جميعها من عوامل الخوف التي ساورت نفس خزنه دار ، وجعلته يعتقد بانّ الحكومة الامبراطورية تعتزم طلب اقالته .

لقد استمرت المفاوضات الى اوائل الصّيف . ولم تسفر عن نتيجة . وكيف يمكن الطمع في الوصول الى اتفاق بينما الظروف لم تكن ملائمة . فحكومة الباي كانت كاعجاز نخل خاوية من جرّاء استمرار العصيان في البلاد . ومن يكن حاله كحالها يكن فاقدا لحريّة تصرّفه او غير متمتع بها على الوجه الاكمل على الاقلّ . ولم تتخلّ الحكومتان الفرنسية والطليانية عن رفع احتجاجهما على الضغط الذي لا يغتفر الصادر من تركيا على تونس . ولو انّهما استمعتا لما كان يلحّ به عليهما قناصلهما لما كان من المتعذّر عليهما ان تأذنا بانزال جيوشهما لتونس للمحافظة على « الحالة الراهنة » .

ومن جهة اخرى فانّ حيدر افندي الذي كان مجرّد ملاحظ لم تكن له صفة تخوّله التّعاقد . اذ لا يمكن له ان يبت في أيّ امر من الامور دون الرجوع الى السّلطان الذي اليه وحده يرجع الحقّ في اصدار فرمان معبّر عن ارادته الشاهانية ، ويكون متضمنا ضبط الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه والي اقليم تونس التابع له .

بيد ان وود قد حصل على نتائج ذات شأن . فلقد حمل خزنه دار على الاقتناع بوجوب الاعتماد في المستقبل على كلّ من تركيا وانكلترة ، واثناء محادثاته مع حيدر افندي في شأن شروط الاتفاق أخذ على عاتقه الضّمان في استمرار الحكم الذاتي التونسي ، وبقيت

مع ذلك بدون شك بنود كثيرة في حاجة الى الايضاح . الاّ انّ الاهمّ قد حصل او بات في حكم الحاصل . وحسبك بانّ قنصل انكلترة استطاع ان يحمل حكومة الباي على ان تقبل من تلقاء نفسها مبدأ تبعيتها للباب العالي . ولم يبق الاّ انتظار ظروف ملائمة اكثر من تلك الظروف للحصول من الباي على التماس الاعتراف بوضعه الخاصّ بواسطة سفارة يبعث بها الى الاعتاب السلطانية .

ولقد ايّدت الحكومة الانكليزية اقتراحات قنصلها ، واشار لورد روسيل في رسالة عرضها على الملكة وعلى بلمرستون الى رغبة الوزارة البريطانية في المحافظة على « الحالة الراهنة » بتونس . فالباي لا ينبغي اعتباره بمثابة ملك مستقلّ بل بمثابة امير يحكم الايالة تحت اشراف السلطان ، وذلك لفائدته إذ انّه بمجرّد ما يعلن الباي استقلاله يصبح — طال الزّمان او قصر — تابعا لفرانسا . بيد انّ الباب العالي ليس من فائدته ايضا ان يجعل وضع البلاد التونسية شبيها بالوضع الذي عليه مصر . ذلك انّ البلاد التونسية بعيدة جدّا عن اسطنبول ،علاوة على كون هذا السعي لا يلبث ان يصطدم بشتى المقاومات من طرف فرنسا .

وقد عبّر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس . ففي اوت 1864 اقطع السلطان من ماله الخاصّ عطاء قدره 50000 ليرة قصد اعانة الباي على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة .

ب) سياسة دوبوفال

لم ترق مساعي وود بالطبع لزميليه دوبوفال وقمباروتا اللذين امعنا في التشهير بها والاحتجاج عليها ، وكانا في غالب الاحوال إلبا عليه . وكان يبدو عليهما البحث عن سبب للتدخّل يضع حكومتيهما امام الامر المقضي ، ويبرّر انزال جيوشهما بتونس ، امّا من جرّاء ما يتصورانه لهما من صبغة التأكد التي لا تحتمل التأخير او من جرّاء استحالة التّريث للمراجعة بسبب انقطاع الاسلاك البرقية منذ بداية الثورة ، واقتصار القناصل على الاتصال بحكوماتهم على طريق البحر .

وكان دوبوفال اكثر نشاطا من زميله ، واسرع الى اتخاذ التدابير الجريئة . فهو الذي اخذ على عاتقه منع نزول المبعوث التركي للبرّ . وحاول ايضا باتّفاق مع الاميرال دربنغم ان ينزل بميناء حلق الوادي ليلة 8 جوان كتيبة من عساكر البحرية الفرنسية باسلحتهم . بيد انّ هذا المسعى قد اخفق بسبب كون مدخل مرسى حلق الوادي كان مغلقا بسلسلة حديدية ، وامتنع الاميرال التونسي حسن قائد حلق الوادي من رفعها . وبالرّغم من انّ الفرنسيين قد ادّعوا انّهم لم يكونوا يقصدون من النزول الاّ التزوّد بما هم في حاجة اليه من الماء لشرابهم فانّه لم يصدّقهم احد . ووجه شديد العتاب على السّعي المنفرد الذي همّ به قنصل فرانسا حيث سلقه زميلاه بألسنة حداد . كلّ ذلك لم يثن دوبوفال عن اتّباع ما توحي به اليه سياسته الشخصية . وبدا انّه اضاع كلّ نفوذ وفقد كلّ حظوة له بباردو ، فقد خطر له ان يربط العلائق بينه وبين زعيم الثوار في غرب البلاد : علي بن غذاهم ، وغاية امله باعتماده على الثورة ان يعود له ما فقده من النفوذ عند انتصار المتمرّدين . وفي نظره انّ هذا الانتصار لا يلبث حتما ان يكون نذيرا بسقوط عدوّه خزنه دار . ولشرح سياسته كان يوجه لباريس معلومات عن الاحداث التونسية محرفة عن مواضعها او مبالغا فيها كثيرا . وكان يهوّل او يقلب حسب اهواء السّاعة الحوادث التي يتّصل بها من اعوانه ، والتي تكون في حدّ ذاتها لا تمتّ في الغالب للحقيقة الاّ باضعف الصلات .

وبالرّغم من عدم وجود ما يعتمد عليه اعتمادا صحيحا من الانباء عن الحالة السائدة داخل الايالة فانّ دوبوفال قد كان يحرّر ويوجّه لوزيره من التقارير ما يشبه البلاغات عن العمليات الحربية بالمعنى الاتمّ . ولم يخف في هذه التقارير الاّ بستار شفاف للغاية ما كان يؤمّله من نجاح الثوار الذين كان يجهل كلّ شيء عن زعيمهم — وكان في البداية يجهل حتّى اسمه — بيد انّ هذا الجهل لم يمنعه من ان ينسب اليه اطهر النّوايا وانزه المقاصد فيقول مثلا : « انّ الجهود والتضحيات المالية التي بذلتها حكومة باردو للفتّ في ساعد العروش وتشتيت جموعها المتراصّة لم تأت لحدّ الآن بايّة نتيجة . وانّ بضع المئات من الجنود المرابطين حوالي القصر يتناقص عددها يوما بعد يوم من جرّاء الفرار . وانّ محلّة الباي الجديد (يعني علي بن غذاهم) التي يقدّر عدد رجالها باربعين الف مقاتل معسكرة الآن بتبرسق وتستور على بعد عشرين فرسخا من الحاضرة على اكثر تقدير . ويقال انّ زعيم الثوار سيدلي في الوقت الذي يراه مناسبا ببيان يوضّح وجهات نظره الخالية على كلّ

حال من كلّ طموح غير مشروع... على انّ الثورة تخضع لادارة موحّدة ولا تخشى مناصبة العداء لباردو ولو بقتل المماليك او تتبعهم لاستصفاء مكاسبهم بيد انها تتبع نظاما في العمل ابرز ميزاته اجتناب كلّ تعصّب ديني ضدّ الاروبيين.... لم يبدُ اي شذوذ في السلوك في الجهات التي يُسيطر عليها المتمرّدون سيطرة كاملة بل بالعكس هم الذين يحفظون الامن في المراكز التي فقدت السّلط التابعة للباي القوة على حفظه فيها، وكذلك في المراكز التي ما زالوا لم يسيطروا عليها سيطرة كاملة .

ولقد اعترف دوبوفال باكثر صراحة لمدام كورنو بالسياسة الشخصية التي يسلكها ازاء الثورة فكتب في 23 ماي ما نصه : « انّي ابذل كلّ ما في وسعي لادخل لاذهان العربان باننّا معهم . هل فهمتني ؟ انّي اريد ان اقول انّ جيشنا واسطولنا البحري لن يتدخّلا قطّ ضدّهم ، ولا ادخّر في هذا السبيل ايّ سعي لاقناعهم ، وانّ عامل سوسة (يقصد محمد خزنه دار) الذي له من الثروة زهاء الثلاثين مليونا وهو من رجال الادارة الماهرين ويعرف كيف يبتزّ الاموال من الشعب ويخدم في آن واحد مصالح البلاد قد جعلت بينه وبين الوزير الاكبر عداوة من طرف خفيّ . وقد نودي به في سوسة واليا عليهم على النحو الذي كان ينادى به على براطرة رومة . وهو منتم الينا وموافق على وجهات نظرنا.... بلغتني الآن انباء سارّة . فمدينة باجة قد استولى عليها الثوار او هم على اهبة الاستيلاء عليها . وكلّ المعلومات التي لديّ لا تخرج عن الاتجاه الذي اكتب على نحوه اليكم . وخلاصته انّ المقاومة قائمة على قدم وساق في كلّ مكان » .

وفي 30 ماي كتب ما يأتي : « انّه لجدير بالامبراطور ان يجمع فيما بعد كل القبائل التي تقطن البلاد التونسية في سمط اتحاد عربي . وهذه الفكرة يلزم وقت لابرازها لحيّز الوجود . امّا اليوم فانّ الغاية التي نرمي اليها هي في آن واحد بسيطة للغاية ومعقّدة غاية التعقّد . فعلينا ان نترك الثورة تعمل عملها . ولنسع في انقاذ الامير وان لم يمكن فانقاذ العائلة المالكة . مع الحرص على الاّ يصاب النّصارى واليهود باذى من جرّاء حركة الثورة . وكلّ الدقائق التي تمرّ من وقتي مصروفة للوصول لهذه النتيجة » .

وفعلاً فانّ قنصل فرانسا الذي ظهر له ان يلغي العمل بابسط القواعد الاصولية للتقاليد الديبلوماسية لم يتردّد في ارسال خمس رسائل تأييد فيما بين غرة جوان واليوم العشرين منه لزعيم الثوّار . وقد حرّر هذه الرسائل جان ماتيي العون القنصلي الفرنسي

بصفاقس (10) الذي يتكلّم العربية ويكتبها بسهولة وكان اذذاك لاجئا بتونس العاصمة (11) .

واستمرت هذه المراسلات مع علي بن غذاهم الى منتصف شهر جويلية على اقل تقدير . والدّليل على ذلك انّ دوبوفال اعترف في تقرير وجّهه لدروين دولوي بتاريخ 23 جويلية 1864 بانّه على اتّصال بالثوار قائلا : « انّي اشعر بانّ لي القدرة على ان اكون عاملاً من عوامل التخفيف من حدّة الغليان وداعيا من دعاة الاعتدال وواسطة بين الطرفين المتنازعين . وظهر لي انّ واجبي يدعوني الى عدم رفض القيام بهذا الدور » .

وخلافا لما ادّعاه فانّ الاعتدال الذي ينسبه لنفسه لم يكن الصفة الغالبة التي كان يشير بها على الثوار . تشهد بذلك المكاتيب التي كان يمليها على ماتيي والتي لم تكن الاّ هجوما عنيفا على وود وعلى انكلترة .

وفي اثناء ذلك كان دورين دولوي يجتهد في تأكيد الوصاية بعدم التدخّل لكن بدون طائل (12) .

بيد انّ الثوار قد انهكتهم المقاومة وبَعُدَ عنهم الامَلُ في الانتصار (13) . وظهر لعلي بن غذاهم ان يسلّم لمصطفى خزنه دار الرسائل التي وجّهها له دوبوفال . وبلغ ذلك لعلم وود الذي احال في الحال مضمونها للاميرال الفرنسي ووجه لوزارة الخارجية الانكليزية ترجمة المكاتيب الثلاثة التي سلّمها له الوزير الاكبر التونسي .

وقد اثارت هذه القضيّة حنقا شديدا على فرنسا في الاوساط الديبلوماسية الانكليزية. وشكا السفير البريطاني لحكومة الامبراطور سوء سلوك ممثّلها بتونس مستدلاّ بالمكاتيب التي بيده . فلم يبق لدروين دولوي حلّ آخر يخرج حكومته من هذا المأزق غير الوعد باقالة القنصل من منصبه في القريب . وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة التي حصل عليها دوبوفال من سياسته الطائشة والسّخيفة .

ج) حملة طليانية لم يكتب لها النجاح

كان الدّور الذي يَقوم به قنصل ايطاليا بتونس اكثر تكتما ممّا يقوم به زميلاه الفرنسي والانكليزي . وكان مواطنوه يعتبون عليه الدّفاع بفتور تامّ على مصالحهم وعلى ما لهم من الديون قِبل الحكومة التونسية . وفعلا فانّ قمباروطا لَم يحظ لدى حكومة

باردو بالقدر من النفوذ الذي كان من شأنه ان يناله ممثل دولة عظمى وممثل الجالية الاجنبية الاوفر عددا في البلاد التونسية . ومن اسباب ذلك كثرة التنقلات (اي ابدال قنصل بآخر) ولم يعر خزنه دار قنصل ايطاليا من الحظوة والاعتبار اكثر ممّا كان يعامل به عون مملكة الساردو فيما سبق . وفي هذه البلاد التي تعتبر فيها اللغة الطليانية اكثر اللغات الاجنبية رواجا كان قمباروطا اقلّ النّاس اطلاعا على حقيقة الحالة . وكان الموظّفون الاروبيون بالبلاط بعضهم مواليا لفرانسا وبعضهم مواليا لانكلترة حتّى انّ الكونت رافو نفسه الذي كان من شأنه — نظرا لارومته المنحدرة من جنوة — ان ينحاز لجانب ايطاليا ويكون من انصارها قد مال بعكس ذلك لخدمة المصالح الانكليزية . وراد ميله اليها بتزوّجه بامرأة انكليزية . ولم تمدّ الجالية الطليانية بتونس قنصلها الاّ بتأييد ضئيل للغاية . ذلك لانّ عادات التنافس المتأصّلة في النّفوس من عهد مملكة الساردو لم يَمْحُهَا تَوَحد المملكة الطليانية . وزاد التنارع الذي كان يفرّق بين محتلف الكتل الطليانية حدةً ظهور منافسات بين اهل حنوة واهل قرنة . وهؤلاء الاخيرون كانوا يفضّلون التماس العون والتأييد لدى قنصلية انكلترة دون قنصليتهم . وجميعهم كانوا يسارعون الى التشكي الى حكومة تورينو ويعمدون الى اثارة الفتن والاكثار من تقديم العرائض .

بيد انّ قمبروطا الذي كان ينسب له فتور العزم قد اخذت الاحداث الجارية من حوله تعمل على تحريك سواكنه ، ذلك انّه لاوّل مرّة منذ قيام الوحدة الطليانية كان وجود اسطول حربي ايطالي بحلق الوادي مشيرا للدّور الذي تنوي ايطاليا القيام به في البحر الابيض المتوسّط بصفتها دولة عظمى . وهذا من جملة الدوافع التي بدأت تحمل القنصل على ابداء نشاط اعظم في الدفاع عن المصالح الطليانية . وكان التجار من اهل قرنة والسماسرة من اهل قرنة يحثون قنصلهم على القيام بسعي جدّي لفضّ النوارل التي تهمّهم والتي طال عليها الامد وهي معطلة في باردو ، ويرون فيما قد يقوم به من سعي في هذا الصّدد اعلاءً لشأن بلادهم ودفاعا عن مصالحهم في آن واحد .

ولاول مرّة ظهر من قمباروطا الميل لاتخاذ موقف صريح ازاء النزاع القائم بين قنصل فرانسا وبين زميله البريطاني . وبدون ان يجاري دوبوفال على طول الخطّ في الخصومة التي كانت بينه وبين خزنه دار فهو لم يتخلّ عن تأييده بصفة عامّة على ما كان يبديه من مقاومة للشقّ الانكليزي التركي . وكانت تقاريره — ولو انّها اكثر

اعتدالاً من تقارير زميله الفرنسي – تكشف الستّار عن دسائس وود ومناوراته وتعزو اسباب الثورة لسوء ادارة خزنه دار ولدستور 1861 وكان قمباروطا يلحّ في بيان عجز الحكومة التونسية وفي وصف الاخطار المحدقة بالجالية الاروبية ويشير لوجوب التدخّل ويتمنّى من كلّ جوارحه حلول السّاعة السعيدة التي يتمّ فيها نزول الجيوش لتونس .

وفي اثناء ذلك كان يوجد على متن البواخر الحربية الايطالية ثمانمائة من عساكر المشاة البحرية وبعض قطع من المدفعية البريّة . وعند حلول السفن التركية بميناء حلق الوادي في 11 ماي 1864 استدعى قمباروطا زميليه ليتذاكر معهما في ضبط وسائل انزال القوّات الاروبية للأرض التونسية . ولم يبق الضبّاط الايطاليون من جهتهم مكتوفي الايدي ولو قبل ان تسفر هذه المذاكرات عن شيء ايجابي . اذ بادروا بارسال دوريات مسلّحة للأرض التونسية في مهمّة استطلاعية وعلى معنى تمهيد السبيل للقيام بسعي يكون اوسع نطاقا في المستقبل .

وقد أخذت الحيرة تستولى على تورينو . لان التقارير الواردة من قمباروطا وتؤيّد صحتها تقارير دوبوفال كانت تنذر بقرب قيام الاتراك بتدخّل مسلّح في الايالة . وهذا ما حمل الحكومة الايطالية على أن تأخذ مأخذ الجدّ والتفكير انزال قوّاتها لتونس معتمدة على تأييد فرانسا لها . وكان وزير الخارجية الطليانية فيسكونتي فينوستا اسرع من زميله الفرنسي في تلقّي معروضات ممثله بتونس وتصديقها على علاّتها . اذ بينما كانت تصدر لدوبوفال نصائح في الاعتدال اذا بالتعليمات التي كان يتلقّاها قمباروطا من حكومته كانت تحرّضه بعكس ذلك على اتخاذ المزيد من الحزم والاقدام . فمن ذلك ما ابرق به فيسيكونتي فينوستا في 9 ماي للقنصل الايطالي بتونس قائلا له : « انّ الحكومة تودّ ان يكون مواطنونا في مأمن من كلّ اذى وان تشملهم حماية ناجعة ولو بانزال الجيوش للأرض التونسية ». ومن ذلك ايضا ما ابرق به من تورينو وزير الخارجية الايطالية لنيقرا سفير ايطاليا بباريس يوم 27 ماي 1864 قائلا له : « انّ الاميرال البيني وقنصلنا بتونس يتوقعان تدخّلا مسلّحا في القريب العاجل من طرف الباب العالي في تونس بموجب ما له من حقّ السيادة العليا عليها وفي اعتقادهما انّ الاميرال الفرنسي سيعترض على هذا التدخل ولو باستعمال القوّة وسيطلب امداده بتعليمات لمجابهة هذا المشكل . ولقد اجبنا بانّ عليهما (اي الاميرال البيني وقنصل ايطاليا بتونس) ان يقترحا الانزال جماعيا

لقوّات كلّ من ايطاليا وفرانسا وتركيا وانكلترة ويصرّحا بانهما يعارضان ولو باستعمال القوّة باتّفاق مع فرانسا في ايّ انزال لقوّات دولة واحدة بانفرادها بدون اتّفاق من قبل » .

ولم يكن لايطاليا ما لفرانسا من الوسائل للضغط على حكومة الباي غير هذه الوسيلة .

ذلك بانّ فرانسا في امكانها ان تعتمد على ما لها من القوّات المرابطة في الجزائر والدليل على ذلك انّ الماريشال راندون قد أذن في المدّة الاخيرة بان يُهيّىء فيلقا عسكريا على الحدود الجزائرية التونسية ليكون على أهبة التدخّل اذا دعت الحاجة . وانتهز قنصل فرانسا هذه الفرصة لكي يعرض على حكومة باردو ارسال 30000 من الجنود لمنازلة الثوّار .

وفي جوان 1864 اجتهد وزير الحرب الايطالي الجنرال دلاّ روفير (Della Rovere) في تهيئة المعدّات اللاّزمة لشنّ حملة عسكرية على تونس . وسعيا وراء اعداد العدّة لانزال قوّات الغزو قد وجّه لتونس بعثة استطلاعية متركّبة من اربعة ضبّاط . ووصل قائد الهندسة العسكرية ريتشي (Ricci) الذي كان يرأس البعثة لميناء حلق الوادي يوم 13 جوان . وشرع بمجرّد وصوله في دراسة وضعية المرسى والطرقات الموصلة لتونس العاصمة وسطّر خرائط وتصميمات توضّح مواقع نزول القوّات وتضبط مسيرةالجيُوش وتموينها والمكان الذي ستعسكر فيه . وقد وقع اختياره على هضبة البلميدير المطلّة على الحاضرة التّونسية من الناحية الشمالية لتكون معسكرا لجيوش الغزو . وقال انّه يكفي لنجاح هده الحملة التي ستكون فرانسا ظهيرا لها ومشاركة فيها ان ترسل ايطاليا اربعة آلاف من جنودها على سبيل التقريب من مختلف الفصائل العسكرية منها سريّة من رجال الهندسة الحربية .

هكذا كان راي وزير الحرب الايطالي في ذلك العهد . امّا الاميرال البيني فقد كان له راي آخر اد كان يشترط لنجاح العملية تهيئة عشرة آلاف مقاتل على الاقلّ لا اربعة آلاف فقط لانّه لم يكن يريد ان يقتصر على احتلال العاصمة التونسية وضواحيها فحسب بل كان يريد ايضا احتلال اهمّ المدن الممتدّة على طول السّواحل .

ولم يكن هذا السعي مجرّد اقتراح بل انّه دخل لحيّز التنفيذ الفعلي ، ففي تورينو كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لتنظيم الحملة العسكرية على تونس واعداد المعدّات لها وتهيئة الفرق التي ستشارك فيها ، وقد جمع العتاد العسكري في مرسى جنوة

قصد ارساله لتونس ، ووقع تعيين الفيالق التي ستؤخذ منها جنود الغزو ، والاقاليم التي سترد منها ، ولم يقع اغفال ايّ شيء من لوازم القتال حتى المصالح الفرعية التابعة للجيش كمصالح الانقال والتموين وحفظ الصحّة والتمريض وغيرها قد قرىء حسابها وهيّئت اسبابها . ووقع الاختيار على الجنرال لونقوني (Longoni) ليكون قائدا للحملة .

وفي مكاتب اركان الحرب كان القائمون عليها منهمكين في جمع كلّ الوثائق التي يمكن ان تفيد في هذا الموضوع . فمن ذلك انهم عثروا على تقرير يتضمن احصائيات عسكرية عن تونس يرجع تحريره لسنة 1828 وهو من تحرير قنصل ايطالي سابق بتونس يدعى الكونت قايتانو بالما دي بورقو فرانكو (Gaetano Palma di Borgo-Franco) وعثروا على خريطة للايالة التونسية وعلى تصميم لوضعية الحاضرة التونسية وكانوا يسألون الضبّاط والقناصل الذين سبق لهم ان سكنوا تونس ما يعلمونه عنها ويطلبون اليهم امدادهم بتقارير او بمعلومات مفيدة في شأنها .

كلّ هذه التحضيرات كانت تجري تحت طيّ الخفاء . ومع ذلك فقد افتضح امرها وتناولتها الصّحافة وطفقت تنشر عنها معلومات هي في الغالب غير صحيحة . فمن ذلك انّ جريدة «الاستقلال البلجيكي» قد اذاعت في يومي 13 و 14 جوان نبأ ورد لها من مراسلها بتورينو يفيد إبحار الجنرال بلافيسيني (Palla Vicini) من مرسى جنوه على رأس كتيبتين من المُشاة وسرّيتين من عساكر الطّبجية . وقد وقع استجواب فيسكونتي فينوستا بمجلس الامّة في خصوص هذه الانباء الرائجة حول تونس . وطلب النائب مورديني من الحكومة ان تقتصر على حماية رعاياها بتونس وان تمسك عن القيام باي سعي عسكري ولو بالاشتراك مع غيرها من الدّول لانّ مثل هذا السّعي قد يحرّك اطماع فرانسا ، وسأل هل في عزم الحكومة الايطالية في صورة ما اذا وجب القيام بسعي عسكري ان تعمل بمشاركة فرانسا وانكلترة معا او بمعيّة احداهما فقط . ولم يجد فيسكونتي فينوستا في نفسه من الحياء ما يمنعه من ان يكذّب ما شاع وذاع وملأ الاسماع ، حيث خاطب مستجوبه بقوله : « انّ الاستعدادات للحملة العسكرية على تونس لا توجد في الوقت الحاضر الاّ في مخيّلة م. مورديني » . ولم يشأ ان يجيب عن السؤال المتعلق باتفاق ايطاليا مع فرانسا وحدها او مع فرانسا وانكلترة معا في صورة ما اذا ظهر من الضروري القيام بحملة عسكرية ضدّ تونس ، واقتصر على التأكيد بانّ الحكومة مقرّة العزم على حماية رعاياها وعلى المحافظة على استقلال تونس ازاء الباب العالي .

ومن قبل ان تنشر انباءُ الاستعدادات الطليانية عن طريق الصحف كانت الحكومات الاجنبية منتبهة اليها ومولية ايّاها اهتمامها ولطالما اتّصلت بمعلومات في شأنها من طرف اعوانها . فوُود مثلا قد افاد دولته في 25 ماي بانّ هناك عشرة آلاف من الجنود كانوا في ذلك التاريخ متجمّعين على سواحل صقلية بين باليرمو وتراباني . وظهر فيما بعد انّ هذا النّبأ غير صحيح حيث كذّبه السفير الانكليزي ايليو (Elliot) من تورينو تكذيبا قاطعا .

بيد انّ الوضع تطوّر في اواسط جوان . ففي ذلك التاريخ حصل اليقين لايليو كما لزميله الفرنسي البارون دي مالاّري (De Malaret) بانّ الاستعدادات الطليانية لا مراء فيها . وكيف يخامرها الشكّ في شأنها وقد تحدّثت عنها كلّ الصحف التي تصدر بتورينو وميلانو . واكّد دوبوفال وصول جيوش الغزو لمرسى جنوة ، واخبر عن المهمّة الاستطلاعية لبعثة ريتشي . وفي اثناء ذلك كان وود في منتهى الحيرة ، وكان يضرب اخماسه في اسداسه سعيا في الوصول الى حلّ يمكّنه من انقاذ الباي واجتناب ايّ تدخّل اوروبي .

وفي 17 جوان قابل كلّ من قمباروطا والاميرال البينـي مصطفى خزنه دار وعرضا عليه رسميا امداده بفيلق عسكري من الجنود الايطاليين لقمع الثورة . بيد انّ خزنه دار لم يحفلْ بهذا العرض ولم يتحمّس له بالمرّة .

وانّما الدّولة التي تأثرت منه حقّا هي انكلتره التي بادر سفيرها بايطاليا في يومي 16 و17 جوان بسؤال فيسكونتي فينوستا وزير الخارجية ومينقتّي (Minghetti) رئيس مجلس الوزراء عن المشاريع المنسُوبة لايطاليا ، وكلاهما قد انكرا وجودها انكارا تامّا . لكن ذلك لم يقنع ايليو حيث راسل لورد روسيل بقوله : « انّ لي اسبابا كثيرة تحملني على الاعتقاد بانّ فكرة ابحار الجنود الايطالية من جنوة لتونس قد تقرّرت فعلا منذ بضعة ايّام ولم يقع التخلّي عنها الاّ في آخر وقت اي عند ما اوشكت ان تدخل لحيّز التنفيذ » .

على انّ ايطاليا التي كانت دوما سياستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الامبراطوريّة الفرنسية لم يكن في مستطاعها ان تجسر على التقدّم في خططها نحو تونس مثل هذه الخطوة الى الامام لو لم تكن واثقة من تأييد فرانسا لها وموقنة من تنشيطها لمساعيها .

وفعلاً فانّ الشؤون التونسية قد وقع التعرّض لها اثناء المذاكرات الاولى التي جرت في فونتنبلو بين فرانسا وايطاليا في جوان 1864 فيما يخصّ مسألة رومة ، وافضت إلى إبرام اتفاقية سبتمبر . وقد افضى المركيز بپّولي (Pepoli) الذي كان قد وجه لفرانسا في مهمّة خاصّة للتذاكر في هذا الشان مع الامبراطور نابوليون الثالث... افضى ببيانات لمجلس الشيوخ الايطالي في ديسمبر 1880 مفادها انّ نابوليون اكّد له اثناء مقابلة خاصّة دارت بينهما «بانّه لا يرى مانعا ولا يعارض اصلاً في ان تصير تونس ملكا من املاك ايطاليا وبانّ فرانسا لا يسعها الاّ ان ترى بعين الوثوق والاطمئنان قيام مستعمرة ايطالية في افريقيا» . وزاد الامبراطور على ذلك بان حرّر رسالة شخصية في هذا المعنى وجهها لوزارة تورينو .

بيد انّ نيقرا (Nigra) سفير ايطاليا بباريس لم يشأ ان يبوح بشيء عن المذاكرات التي دارت بين حكومة بلاده وبين امبراطور فرانسا في شأن تونس . وكان يقتصر دائما على الايماء لهذا الموضوع في ايجاز وتكتّم قائلا : «والباقي سيقوله لكم ويفيدكم به بپّولي» (وهو الذي كلّفته الحكومة الطليانية باجراء المذاكرات مع فرانسا في خُصوص مسألة رومة) . وقد خلت المراسلات الرسمية سواء من الجانب الفرنسي او من الجانب الايطالي من التعرّض لهذا الموضوع الذي بقي تحت طيّ السرّ . بل انّ الديبلوماسية الفرنسية قد ظلّت متمسكة طوال السنين الموالية بموقف الانكار القاطع ازاء ما شاع وذاع من انّ فرانسا عرضت على ايطاليا في سنة 1864 الاستيلاء على تونس .

على انّ مساعي نابوليون الثالث ومعروضاته الآنف ذكرها التي اقدم بها على اهداء ما لا يملك لم تصدر منه على وجه التفضّل النّزيه الذي لم يكن يرجو من ورائه نفعا يعود على بلاده أوّلا وبالذات .

فمن ذلك انّه كان يرى في هذا العرض وسيلة لاخماد لظى مسألة رومة بتحويل نظر ايطاليا نحو الطمع في التّراث الافريقي . وهي نفس الخطّة التي سلكها بعد مضيّ عامين عندما اثار مسألة البندقية ليسدل حجاب النّسيان على مسألة رومة .

ومن الجائز ايضا ان يكون قد اراد استخلاص رضى الاوساط العسكرية الفرنسية باعتزامه تمديد الحدود الجزائرية الى مصبّ وادي مجردة .

الامر الذي يجعل من الميسور في نظره ادخال قاعدة بنزرت ، التي هي قاعدة طبيعية ، ضمن الممتلكات الفرنسية .

ولم ينفك ّ وود الذي لم يكن يُعوزه الاتصال بالمعلومات الصحيحة عن التّشهير بالمطامع الفرنسية في الجهات الشمالية من القطر التونسي ، والتأكيد بان الفرنسيين يفكّرون جدّيا في الاستيلاء عليها متنهزين فرصة تدخّل ايطالي في تونس ويقابل من طرفهم بغضّ الطرف عنه .

بيد انّ المسألة لم تتجاوز طور الاختمار ، ولم تسفر عن النتيجة التي كان يؤمّله لها من فكّروا فيها . ويبدو انّ الملك فيكتور عمانويل وكذلك وزيره مينقتي لم يستطيبا المعروضات . ذلك انّ رجوع رومة لحوزة ايطاليا كان أكثر أهمية في نظر الايطاليين من الاستيلاء على تونس . ولم تكن الظروف مواتية ايضا بما فيه الكفاية اذا علمنا الوضع السيء للغاية الذي كانت عليه المالية الطليانية ،وحالة الاضطراب السائدة في جنوب شبه الجزيرة الايطالية بما كان يضطرّ قسما من الجيش للتفرغ لقمع الحرابة التي كانت ضاربة اطنابها حوالي نابولي . بحيث انّ ايطاليا لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت ان تدخل بمفردها في مغامرة افريقية . وقصارى ما اتّصل به الكمندان ريتشي من التعليمات هو تهيئة المعدّات اللاّزمة لحملة عسكرية . لكن بعد الحصول سلفا على موافقة الحكومة التونسية وعلى المشاركة العسكرية من طرف فرنسا على اقلّ تقدير .

الاّ انّ الباي لم يكن مستعدّا لالتماس ايّ تدخّل اجنبي لا من طرف ايطاليا ولا من طرف فرانسا . ولم يكن دروين دولوي وكذلك البارون دي مالاَري موافقين على ان تقوم ايطاليا بتدخّل عسكري في تونس . وكانت انكلترة على الاخصّ لا تخفي عزمها الشديد على معارضة ايّ سعي من هذا القبيل .

وقد علّق فيسكونتي فينوستا على المذاكرات التي دارت بين نابوليون الثالث وبين المركيز ببولي في شأن تونس بقوله : « لو كتب لبعض الكلمات التي تبودلت تحت اشجار حديقة فونتنبلو ان تخرج من حيّز القوّة الى حيّز التطبيق اذن لَلَقِي تصريح الامبراطور الذي لم يكن يخلو من غموض معارضة شديدة من طرف وزرائه انفسهم لا سيّما من طرف دروين دولوي الحريص على التمسّك بالتّقاليد القديمة .

«على انّ الظروف نفسها التي نحياها تكفي وحدها لانّ تجعل تلك التصريحات خالية من كلّ معنى ايجابي .

« ذلك انّنا كنّا نبحث هل في الامكان اغراء الامبراطور بالدّخول في حلف بين فرانسا وبين انكلتره تغضّ به قضيّة الدانمارك ، وقد يفضي هذا الحلف ايضا لتحرير اقليم البندقية . واذا لم يكتب النجاح لايّ سعي من هذا القبيل كنّا نودّ ان نبرم مع الامبراطور اتفاقا حاسما وبعيد المرمى فيما يخصّ مسألة رومة . وبالجملة فامّا الحرب مع النمسا او اتّفاقية سبتنبر . والذي يلوح لي انّه من العسير ان يروج في الاذهان اقدام الحكومة الطليانية على اختيار هذا الوقت بالذّات للتنازل عمّا ترغب فيه رغبة شديدة من استرداد البندقية او رومة والبحث عن عوضٍ لهما في القارّة الافريقية » .

على انّ معارضة انكلترة وكذلك معارضة الديبلوماسية الرسمية الفرنسية قد احبطتا بسهولة فكرة الحملة العسكرية التي دارت في وقت من الاوقات في مخيّلة الحكومة الطليانية . ففي 23 جوان 1864 اكّد فيسكونتي فينوستا للمكلّف بشؤون السفارة الفرنسية بايطاليا بأن حكومته لا تضمر القيام بايّ سعي يرمي للاستيلاء على تونس .

وقد اجابه دروين دولوي محذّرا ايّاه بقوله : « نحن لا نرى بعين الغبطة او الغيرة امتداد العلائق الطليانية وانتشار النفوذ الايطالي بتونس . بيد انّه من واجب وزارة تورينو ان تهتمّ بالتعرّف على العراقيل التي يمكن ان تضعها دول اخرى في طريق هذا التوسّع اذا اكتسى شكلاً مفاجئا لافتا للنّظر وداعيا للتّململ والتّساؤل .

« امّا من جانبنا فانّنا لا نرى مانعا بل انّه يهمّنا كثيرا ان نتّفق مع ايطاليا على نشر الحضارة وتنمية التجارة في تلك الرقعة من الارض . ولهذا فانّي اسجّل بمزيد السّرور ما ابداه لي م. فيسكونتي فينوستا من التّطمينات » .

ومن شاء ان يعرف موقف وزارة الشؤون الخارجية الانكليزية في هذا الصّدد فليرجع لما تكرّر ان طالبت به الحكومة الطليانية من امدادها بايضاحات في شأن الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري بمرسى جنوة .

ولم ييأس فيسكونتي فينوستا من اعادة الكرّة مستفسرا حكومة الامبراطور عن السّياسة التي عليه ان يسلكها في صورة ما اذا التمس الباي نزول القوّات الاروبية بتونس لاعانته على قمع الثورة .

ولم يحتج الوزير الايطالي لجواب عن هذا السؤال لانّ خبر استسلام الثوار قد شاع في اثناء ذلك . وسرعان ما أذِنَ للبعثة الايطالية التي يرأسها الكومندان ريتشي بالعودة لايطاليا ، ورجع القنصل قمباروطا لسكونه القديم ، واخذ دوبوفال يبدي تذمّره من كون صروف الدّهر اضطرّته للانضمام على كره منه للشقّ الانكليزي .

٤ ـ انتهاء الثورة

لقد بدأت الجهود التي بذلها خزنه دار للفتّ في ساعد الثورة تؤتي ثمارها وأعانه على النجاح ما اعترى المتمرّدين من الملل ، لا سيّما وانّ حركتهم لم تكن منذ بدايتها موحّدة ولا منظمة تنظيما محكما . فما ان حلّ الصيف حتى اخذ عقدهم في الانتثار ، وكثرت المنافسات الفرعية بينهم ، وتعددت غارات القبائل بعضها على بعض وانهكت قوّاهم المعارك التي كانوا قد خاضوا غمارها ، وزاد في فشلهم انتشار نبأ المذاكرات التي فتحت مع حكومة باردو ، وكانت قبيلتا جلاص والهمامة في طالعة من القى السلاح من القبائل الثائرة وتبعهما قسم من قبيلة دريد . وانتهز المستسلمون هذه الفرصة لاشفاء ما في صدورهم من غلّ نحو المنافسين لهم من جيرانهم . فمن ذلك ان جماعة من جلاص قد بطش بها في اوائل جويلية عرش اولاد سعيد عندما كانت بصدد الاغارة على عرش ضعيف موالٍ لَهم فاذا بعرش جلاص ينقضّ بقضّه وقضيضه على اولاد سعيد ويهزمهم شرّ هزيمة لم تبق فيهم ولم تذر ، فما كان من عروش المثاليث والسواسي وبني زيد الاّ ان جمعوا خمسة آلاف من الخيّالة للأخذ بثار اولاد سعيد والانتقام من جماعة جلاص وانصارهم من الهمامّة . وكان اهل المثاليث من جهتهم مستعدّين لاعلان الطاعة للبايِ على امل ان ينالوا جزاء استسلامهم ما يرغبون فيه من نهب مدينة صفاقس التي هي على مقربة منهم ، فيعيثون فيها فسادا بدون ان يخشوا عقابا .

وقد كتب اسبينا من سوسة لبوفال في 12 جويلية 1864 ما مفاده : « ان سكّان المدن خصوصا الذين ينتمون منهم للطبقة البورجوازية قد بلغ بهم الضّجر من الوضع المضطرب مبلغا عظيما وسئموا من استمراره ولا يلبثون ان يطلبوا تدخّل البايِ لاراحتهم ممّا يكابدونه من عناء .

وكتب قنوكو من المنستير لبوفال ايضا في 9 جويلية 1864 ما مؤدّاه : « انّ العربان لا يستقرّون على حال ، وما زالوا على عادتهم في السطو على مواشي القرى المجاورة لهم .

وهذا ما يزيد في سخط البلديين هنا على سلوكهم ويشدّد النكير عليهم . فلو انّ الباي يأتي ومعه محلّته اذن لقابلوه بالترحاب ولاذعنوا اليه مخلصين ولا يبعد ان ينضمّوا اليه لمعاقبة العربان .

أ) خضوع الثوار

بعد مذاكرات مع زعماء العربان الثائرين بجهة القيروان سعى خزنه دار لدى الباي في اتخاذ عدّة تدابير تهدف لاعادة الامن لنصابه ، وقد املى الثوار انفسهم هذه التدابير وهي : اعلان عفو عام يشمل بدون احتراز كلّ من شارك في العصيان . خفض اداء العشر لنصف مقداره . تسمية عمّال من اهالي البلاد على رأس الاعمال عوض المماليك . ابطال العمل بالدستور والغاء المحاكم التي انتصبت في عام 1861 الغاءً نهائيا .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الباي تعلن عن هذه التّدابير كانت في الوقت نفسه تسعى من طرف خفيّ في تنظيم كتائب الجيش . بيد انّ قدماء العساكر ابوا أن يلبّوا الدعوة التي وجّهت اليهم الاّ لقاء اجور يتقاضونها . والمجنّدون الجدد كانوا يختفون او يلوذون بالفرار مدجّجين باسلحتهم . فلم يكن من الممكن التحصيل على شيء ذي بال من السّاحل الذي كان يمدّ الدولة بالعدد الاوفر من الحصّة العسكرية . وكاد العسكر النظامي ان يصبح في طيّ العدم . والالآيان الثالث والرّابع قد فرّ جنودهما عن بكرة ابيهم . حسبما عرّف به الكمندان ريتشي ولم يبق بالالآي الثاني الاّ زهاء المائة جندي وبالالآي الاوّل الاّ نحو الالف وبالالآي السادس والسابع الاّ قرابة السبعمائة وكانت فلول وحدتين عسكريتين أخريين لا تتجاوز 50 خيالاً وثلاثمائة من عساكر الطّبجية (14) .

وفي أواخر جوان استطاعت الحكومة ان تجمع زهاء الاربعة آلاف جندي معظمهم من غير العسكر النّظامي وعززتهم بمجموعة من المدافع وجعلت على رأسهم الجنرال اسماعيل السنّي (15) .

بيد انّ المحلّة التي نيط بعهدتها زجر الثوار في الشمال الغربي قد ذهبت كأمس الدابر من جرّاء الفرار .

وقد اشار لذلك دوبوفال في رسالة وجّهها لدروين دولوي في 23 جويلية 1864 قائلا : « انّ المحلّة لم تستطع ان تجتاز من المسافة اكثر من ثلاثة عشر ميلا غربي الحاضرة وقد هبط عددها من 4000 الى 2000 اذا اعتبرنا في هذا العدد سائقي العربات . ولم تعد تصلح في حالتها الحاضرة لان تكون تهديدا يخشاه كائن من كان . بل هي اقرب ما تكون الى سفارة وجّهها الباي لعموم الاهالي ومهمتها الاغراء والاقناع . »

بيد انّ اسماعيل السّني استطاع ان يتقدّم متوانيا في السير حتى وصل لضاحية باجة التي القى فيها رحاله في اواسط جويلية وشرع في التذاكر مع الثوار الذين خفّوا للقائه . وشاع اذذاك الخبر في العاصمة ان المحلّة قد ولّت الادبار لا تلوي على شيء وانّ فرسان ابن غذاهم يلاحقونها وينهبون ما تقع عليه ايديهم ممّا تحويه قوافلها . وقد طار دوبوفال فرحا بهذه الانباء ولم يتمالك ان كشف لوزيره النقاب في 23 جويلية 1864 عن كنه العلائق التي تربطه بزعيم الثوار .

غير انّ علي بن غذاهم وقد لاح له انّ نجمه آذن بالافول لم يرفض الامان الذي عرض عليه ، ولم يحصر اهتمامه الاّ في جني عدّة منافع له ولذويه لِقاء رجوعه لحضيرة الطّاعة ، ففي يوم 26 جويلية 1864 حضر اربعمائة من المشائخ والاعيان لتقديم فُروض الطاعة باسم اربعة عشر عرشا من عروش الشمال الغربي مشترطين فقط خفض المجبى لعشرة ريالات وحط النصف من اداء العشر . وطلب ابن غذاهم لنفسه ضيعة واسعة تسمّى هنشير الروحية ولاخيه عبد النبيّ الولاية على عمل ماجر ولاتباعه تسميتهم بصفة مشائخ على رأس عدّة عروش ، وقد صادق الباي على هذا الاتّفاق ولم يرَ ابن غذاهم للقيام بواجب الشكر على هذه النعمة خيرا من ان يسلّم لخزنه دار المكاتيب التي كان قد اتّصل بها من دو بوفال .

وقد بادر الياس مُصلّي باعلام قنصل فرانسا رسميا في 28 جويلية بان اربعة عشر عرشا قد جنحت للسّلم وانّ علي بن غذاهم قد انقلب الى اهله في ماجر . بيد انّ دوبوفال لم يشأ ان يصدّق هذه الانباء وما زال متشبّثا بخيط من الامل في نجاح الثورة اوهي من بيت العنكبوت فلقد كتب لدروين دولوي في 20 اوت 1864 ما نصه : « .... ومهما يكن الامر فانّ الثورة ما زالت باعتراف الجميع في عنفوانها بل انّ صفوفها قد ازدادت

توحّدا والتحاما ، وانّ ابن غذاهم الذي تتهمّه حكومة باردو ببيع ذمّته — وهو امر لا نصدّقه — ما زال على رأس الثوّار او استردّ زعامته عليهم والدليل على ذلك هو انّه يهتمّ في هذه الآونة بعقد اجتماع في القيروان للنظر فيما يعود بالصّلاح على من انظره » .

وكان زميلاه الانكليزي والايطالي ريشار وود وبيّنا اكثر منه اذعانا للواقع الذي ليس له من دافع حيث انّهما لم يتردّدا في اعلام حكومتيهما في 29 جويلية بانّ « ثورة العربان في تونس يمكن اعتبارها في حكم المنتهية » .

ولم يقنع خزنه دار بهذه النّتيجة بل كان همّه استئصال شافة العصيان في كافّة الجهات التي ذرّ فيها قرنه . ولهذا الغرض سعى في جمع محلّة جديدة توجّه للسّاحل وتكون مهمّتها ارجاع نفوذ الباي في تلكم الجهات . بيد انّ قدماء العساكر الذين اريد تجنيدهم من جديد قد تجمهروا في تونس معلنين غضبهم . فاضطرت الحكومة لتجنيد جماعة من الرّعاع من العاصمة وضواحيها اطلق عليهم خطأ لقب عسكر زواوة وكان سكان العاصمة يخافون بطشهم ويتوقّعون كلّ شرّ من عنف سلوكهم . وقد حصل دوبوفال من الباي على ان تبقى المحلّة خارج العاصمة في انتظار الاذن لها بالرحيل وكانت متركبة من 2600 رجل تساندهم ثمانية مدافع وعلى رأسها احمد زروق وهو صنيعة خزنه دار . فاخذت تسير في بطء وتؤدة منذ اوائل سبتمبر ووجهتها مدينة سوسة . حتى انها قضت في قطع المسافة التي تفصل بين هرقلة وحمام الانف قرابة الشهر وهي لا تزيد عن التّسعين ميلاً . ولم تضطرّ اثناء سيرها للقتال . بيد ان اقتراب المحلّة من مواقع الاضطراب في السّاحل لم ينزل السكينة في قلوب المتمردين . بل يبدو انّ قدومها قد زاد الضغائن والحزازات التي تغلي مراجلها في الصّدور تاجّجا وضراما . واشتدّت وطأة العنف المتبادل بين اهل القرى الساحلية . ولما علم اهل مساكن بتنظيم محلّة معدّة لاخضاع السّاحل سارعوا الى اغراء اهل القرى التي حولهم بركوب متن العصيان والانضمام اليهم . واغلقت سوسة في وجوههم ابوابها واضطرّت في 24 جويلية حين اشتدّ عليها الحصار لان تدفع عنها هجوم المساكنية باطلاق النّار عليهم بواسطة البنادق والمدافع . وكان المهاجمون يعمدون لسدّ الحناية التي تجلب الماء لسوسة ويطلقون النار في كلّ ليلة على الاسوار . ومن حين الى آخر تصوّب نحوهم طلقة مدفعية فتبدّد جموعهم . ولم يمنع تطويق مدينة سوسة بعض سكانها من الخروج لقضاء مآربهم

مغامرين بانفسهم عند اختراقهم الحصار المضروب عليهم . ودام الحال على هذا المنوال خمسة عشر يوما اصاب الجانبين في خاتمتها الملل من متابعة هذه الحرب الدائرة رحاها في نطاق ضيّق . ونشبت بين الباغين من اهل القرى السّاحلية الخلافات واشتدّ بينهم التشاجر والخصام ولم تتوحّد صفوفهم من جديد الاّ عند شعورهم بالتهديد الذى ينتظرهم من قدوم المحلّة .

وانتهز عرش جلاص العتيد والمنتمي للحزب الحسيني بعد اعلان خضوعه للباي فرصة هذا الخصام ليجتاح القرى الموالية لمساكن واحدة بعد اخرى . واستنجدت هذه القرى قصد الانتقام لنفسها وردّ العوادي عنها بعرش المثاليث للتنكيل بأهل القلعة الكبرى الذين أبوا الانطمام للثورة (16) .

ولكي يحمي رروق القلعة الكبرى من عدوان المغيرين عليها اتّجه بمحلّته صوب الجنوب فخرج من هرقلة في 5 اكتوبر 1864 التي لبث فيها اسبوعا واصطدم في اليوم الموالي بجماعة من القلعة الصّغرى فهزمهم بدون عناء وولّوا هاربين وهو من ورائهم يلاحقهم حتّى وصلوا لقريتهم وما ان دخلوها حتّى وقعوا في قبضة الاسر هم وبقيّة المتمرّدين . واباح احمد زرّوق قرية القلعة الصغرى للنهب بعد ان افتكّها عنوة . ومع انّ شقّ العصاة المناصر لتلك القرية كان يعدّ 5000 مقاتل ولديه بعض قطع من المدفعية فانّه لم يتدخّل في القتال ولم يشأ ان يجرّب حظّهُ في النزال . وما ذلك الاّ لانّ اهل مساكن قد انثنوا بسرعة نحو قريتهم التي ظنّوها مهدّدة وفضّلوا حمايتها على نصرة الموالين لهم من جيرانهم . ومن الغد اقبل الجميع زرافات ووحدانا طالبين الامان (17) .

واقتدت بمساكن معظم قرى السّاحل التي أتى مشائخها واعيانها طائعين ومقدّمين شواهد خضوعهم للباي ورافعين صناجق زواياهم توثيقا لعهدهم . وامكن لاحمد زرّوق ان يدخل سوسة بعد ذلك دخول الغزاة الفاتحين على رأس جنوده وهو يجرّ وراءه أسراه الذين كانوا مكبّلين في السلاسل والاغلال . ثم من بعد ذلك جاب كامل المنطقة الساحلية . وكلّما حلّ بمجتمع من المجتمعات البشرية تقدّمت اليه وفود السكّان لطلب الامان بعد ان يسلّموه ما عندهم من اسلحة وعتاد . واذا كانت الثورة قد انهارت دفعة واحدة كأن لم تغن بالامس فانّ الزّجر الذي عقبها كان اطول منها مدى واشدّ هولا .

وقبل ان يحدث الاصطدام من حول القلعة الصغرى بخمسة عشر يوما اقلعت الاساطيل الاروبية من ميناء حلق الوادي باتفاق بينها . لكن وجب قضاء اربعة اسابيع في المذاكرات للوصول لهذه النتيجة .

ذلك انّه منذ شهر اوت كان ريشار وود باتفاق مع اميرال الاسطول الانكليزي يلحّ على حيدر افندي بمغادرة المياه التونسية والعودة الى القسطنطينية ومستنده في هذا الطلب هو انّه لا مطمع لنا في ابتعاد الاسطولين الفرنسي والطلياني عن تونس ما دام الاتراك لم يبرحوها . وبما انّ مذاكرات المبعوث العثماني مع الحكومة التونسية قد انتهت فلم تبق فائدة في بقائه بتونس بل بالعكس انّ بقاءه تتوقّع منه محذورات كثيرة . واجتهد الاميرال ايلفرتون في التدخّل لدى الباي ولدى زميله الفرنسي والايطالي للحصول على انسحاب كلّ السّفن الرّاسية في المياه التونسية بشرف . وتوقّف حيدر افندي في الاستجابة حتى يراجع حكومته . وفي 7 سبتمبر 1864 اعلم المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الحكومة العثمانية رئيس الوزارة الفرنسية انّ الباب العالي يفكّر في استدعاء مبعوثه لانتهاء مهمّته . ووجب بعد ذلك مراعاة الشعور القومي وقواعد التبجيل الديبلوماسي للدّول المعنيّة بالامر لا سيّما وانّ الحكومة الفرنسية ابت ان توافق على انسحاب الاساطيل الاروبية الاّ بعد رحيل مبعوث الباب العالي وابحار الفرقاطتين العثمانيتين .

وفعلا فقد كان حيدر افندي اوّل من غادر المياه الاقليمية التونسية في 23 سبتنبر على متن الفرقاطة العثمانية واقتفى اثره الاسطولان الفرنسي والايطالي بعد مضي عشرين دقيقة على موعد ارتحاله وفق برنامج مضبوط حرّر باتّفاق بين الاميرالين وبين السّلط التّركية . ولم تشارك القوّة البحرية الانكليزية في الاتفاق على هذا الرحيل لانّه لم يبق منها بتونس الاّ سفينتان . وترك الاميرال الفرنسي بميناء تونس فرقاطة وسفينة انذار لضرورة الخدمة . كما ترك الاميرال الايطالي كرويطة وسفينة انذار ملقية مراسيها بميناء سوسة . وبقيت مع السفينتين الانكليزيتين الباخرة « روفانج » التي لقيادة الاميرال ايلفرتون وكرويطة وفي 29 سبتمبر بارحت الباخرة « روفانج » ميناء تونس للقيام بجولة عبر المياه الاقليمية التونسية ومنها قصدت جزيرة مالطة .

ب) حملـــة الـزجـــر

لقد استغرق ارجاع الهدوّ لنصابه في الايالة كامل فصل الخريف وجانبا من شتاء سنة 1865 — 1864 . وفي ديسمبر خرجت محلّة من تونس تحت قيادة باي المحال علي باي وبها 4000 رجل للأخذ بناصر محلّة الجنرال رستم التي حفّت بها المتاعب حوالي مدينة الكاف من جرّاء نكث ابن غذاهم لعهده واستئنافه القتال اثناء فصل الخريف حيث جمع اربعة آلاف من انصاره وحمل بهم على العروش المناهضة له والتي ابت الاّ ان تواصل ما اعتادته من شنّ الغارات على جيرانها والسطوّ على مواشيهم ومكاسبهم ولم تشأ أن تقبل توسّطه بالصّلح بينها حتّى اضطرّ للهجوم بانصاره من اولاد ماجر على قبائل جلاص التي استنجدت في الحال بحكومة باردو لحمايتها .

وبالرّغم من الامان الذي منحه الباي لسائر العصاة فانّ احدهم وهو ابن دحر قد سلّمه احد مشائخ الزّوايا بتوزر للباي (18) . فأوتي به لباردو والقي به في سجن مضيّق وهو حيّ كميّت بعد ان فرش للعصا التي ناله منها الف ضربة ونساء القصر ينظرن اليه من شرفاتهنّ ويظهرن الشماتة به .

وفي اوائل جانفي دارت معركة على مقربة من تبسّة بين جموع علي بن غذاهم وبين المحلّتين اللتين تمّ الاتّصال بينهما وهما محلّة علي باي ومحلّة الجنرال رستم وتعزّزت صفوفهما بعدّة فرسان من جلاص فكانت الدائرة في هذه المعركة على علي بن غذاهم وجموعه ، وقد التجأ هو وطائفة من شيعته لبلاد الجزائر التي دّخلوها آمنين حيث اذنت لهم السّلط الفرنسية بالاقامة فيها بينما قد صدّت جيوش الجنرال رستم عن الدخول للتراب الجزائري عندما همّت بملاحقة الهاربين من الثوار .

وفرضت الاقامة باذن من المارشال دي ماك ماهون على علي بن غذاهم واخيه عبد النبيء وعائلاتهما اوّلا بقسنطينة ثم بقبيلة اولاد عبد النور التي لبثوا فيها حتّى سنة 1866 (19) .

وفي الوقت الذي كان فيه رستم يتابع عملياته العسكرية في غربي القطر التونسي ويواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالاعدام على من يسمّيهم بالعصاة

كان زروق منكبا على فرض كابوس من الزّجر على الساحل بلغ من الشدّة والعنف والفظاعة ما ابقى ذكراه حيّة في الاذهان حتّى بعد ان مرّت على تلك الكارثة الجلّى اكثر من خمس وثلاثين سنة حسبما اشار لذلك بول دي كروكي (20) في الدّراسة التي كتبها عن الازمة الاقتصادية في الساحل في سنة 1897 .

وكانت العلّة الطاهرية للأرهاق المسلّط على السّاحل هي السعي في استخلاص الضرائب التي امتنع من دفعها السكّان اثناء الثورة وما يتبع ذلك من خطايا ومغارم للقيام بنفقات المحلّة التي حلت بين اظهرهم لارجاعهم لجادّة الطّاعة فزادتهم نكالاً على نكال وانتزّت منهم ما تركه لهم النّهب الذي كان مسلّطا عليهم من اهل الحرابة من ابناء قومهم » وقد رجعت حكومة الباي بسرعة فيما كانت وعدت به من اعلان الامان الذي قالت انّه ستطوى به صفحة الماضي بما فيه . وعادت الى استعمال الشدّة المتمثلة في السلاسل والاعلال وفي التعذيب بجميع انواعه للحصول من ولايات الساحل التونسي على ضرائب فادحة هي بمثابة الغرامات التي يفرضها في الحروب الغالب على المغلوب » (21) .

وجاء في رسالة وجّهها فنيكو من المنستير لدى بوفال ما نصّه : « انّ واجبي يفرض عليّ ان احيطكم علما بالعطرسة المنافية لكلّ مبادي الانسانية التي يستعملها الجنرال زرّوق في تطبيق الاوامر الصادرة له من الباي . فهو يعمد لتجريد الاهالي ممّا يملكون وللتنكيل بالشيوخ والعجّز وبالنّساء اللائي لم يشاركن في الثورة اصلاً ويغتصب منهم الخطايا التي يفرضها عليهم بعد ان يدخلهم لغيابات السّجون ويضع في ارجلهم الاغلال ويرهق اجسادهم بضرب العصيّ ويستعمل معهم ضروبا من العنف منافية لابسط القواعد الشرعية ولا عهد لنا بمثلها في قوانين الحقّ العام المعمول بها في بلداننا . ومن جملة وسائل الشدّة التي يستعملها يجدر بي ان اشير لمصادرة المكاسب والتعذيب الذي يصل لحدّ الموت او السقوط البدني وانتهاك حرمة المنازل... واخيرا الاعتداء على عفاف النساء بمرأى ومسمع من آبائهن او ازواجهن المصفّدين في الاغلال... » .

وفي مارس 1865 قدّر اسبينا ما اغتصبته الحكومة من السّاحل اثناء المدّة التي بين اكتوبر 1864 وجانفي 1865 بثلاثة وعشرين مليونا من الريالات . هذا بصرف النظر عن زهاء الخمسة ملايين من الريالات التي استحلّها اعوان الدّولة لانفسهم .

وفي 26 مارس وجّه اسبينا لقنصل فرانسا قائمة في الضرائب التي دفعتها اعمال الساحل الثلاثة اثناء تلك الفترة .

واذْ ظهر لاحمد زرّوق ان البلاد قد اقفرت ونضبت مواردها وباتت عاجزة عن الوفاء بما يطلب منها من فادح الاداء . «ومن اسرف في الحلب حلب الدّماء» . لجأ الى وسيلة اخرى رآها انجع من كلّ الوسائل وادعى لتمكينه ممّا يشاء الحصول عليه . فاتّفق مع السماسرة اليهود القاطنين بالمدن على ان يقرضوا المطلوبين بالمغارم من اهل السّاحل ما هم في حاجة اليه من الاموال مقابل فائض سنوي قدره 40 في المائة . وتولّى هو ربط العلاقة بين اولئك المطلوبين وبين السماسرة المتحدّث عنهم .

ويستفاد من دراسة حرّرها بواتميليو وبعث بها الى دارو في 8 مارس 1870 تحت عنوان « كشف عن الربا اليهودي بالسّاحل » ما نصّه : « انّ الدّيار اليهودية التي تولّت اقراض اهل القرى بالسّاحل التونسي قد كانت تعمل باتفاق مع الجنرال زرّوق الذي لم يكن يهمّه الاّ الحصول على مبلغ الغرامة الحربية التي يفرضها تعسّفا منه ويقدّرها بمحض ارادته . وكان العدول يكتبون كلّ ما يمليه عليهم المقرضون بدون حضور المطلوبين او ضمّانهم وبدون ان يعلم هؤلاء ما حمّل عليهم من المغارم . حتّى اذا حسبوا بعد وفائهم بالقدر المطلوب من امثالهم انّ الطلب قد ارتفع عنهم ، جوبهوا بالمقرضين وبايديهم الحجج العادلة التي حرّرت في مغيبهم وليس لهم علم بمحتواها وطولبوا بدفع ما هو مضمّن بها ممّا هو محمول على قراهم ويلزمهم دفعه عملاً بقانون التّضامن في الاداء مع الخيار في الطلب الى ان تنفد كلّ مواردهم ويصبح الموسر والمعسر في المصيبة سواء .

ويعمد ايضا اولئك المقرضون باتفاق مع السّلط المحلية التي كانوا يلقون منها كلّ مجاملة وكلّ تأييد الى حجز صابات المدينين وضرب العقلة على مكاسبهم والمطالبة بسجن المتباطئين منهم في الخلاص . وكلّما ارتفعت اصوات هؤلاء المساكين بالتدمّر والشكوى اسكتها الجنرال زرّوق بالضغط عليها وعمد الى خنقها في مهدها » .

وقد استشهد تقرير مؤرخ في عام 1870 وجهه محمد خزنه دار الذي خلف احمد زرّوق على رأس عمل سوسة والمنستير بعدّة امثلة تصور فداحة العمليات التي قام بها

المرابون بقرى الساحل . فمن ذلك مثلا انّ قرية بومرداس من عمل المنستير التي لم تكن تضمّ من المطلوبين بالمجبى في عام 1863 الاّ 68 نفرا قد فرضت عليها غرامة حربية قدرها مائة الف ريال . وقد استطاع بعض الاعيان ان يدفعوا في الحال ما وظّف عليهم . امّا مناب الباقين وقدره 60000 ريال فقد سبّقه جمع من اليهود المرابين مقابل رهن املاك اهل القرية . ولم يمضِ عامان على تاريخ دفع الستين الف ريال حتى كان يونس ومن معه من المرابين قد ابتزّوا من مدينيهم 234000 ريال بعنوان راس مال وفوائض . هذا بصرف النظر عمّا نال بعض الموسرين الذين دفعوا ما عليهم مسبّقا من صنوف الارهاق التي منها الزّج بهم في غيابات السّجون في بعض الاحيان .

وممّا لا ريب فيه انّ الربا اليهودي قد زاد الساحل خرابا على خراب . وتسبّب في نقل ملكية عدّة زياتين لايدي الدّائنين . بحيث انه ليصحّ القول بانّ الازمة هي التي حقّقت ثراء المرابين بسوسة والمنستير والمهدية . ومصائب قوم عند قوم فوائد . فمن ذلك انّ اسحاق يُونس وصهره يوسف ليفي (22) اللذين يتناقل عنهما النّاس انّهما من شركاء الجنرال زرّوق في الاثم قد اصبحا اهمّ الملاّك العقاريين بسوسة ، وكانا يحتكران ايضا تصدير الزّيوت بالتواطىء مع السّلط المحلّية وقد تسبّب احتكارهم هذا في افلاس التجّار الاروبيين الذين كانوا يعيشون من عمليات التصدير .

ومن صفاقس كانت تأتي انباء مماثلة لما تقدّم . وقد قدّر جان ماتيي جملة ما فرض على المدن من الاداء بـ 4686000 ريال . هذا بصرف النظر عمّا حمل على اهلها من الديون الفاحشة . وقد جوزي احمد رزّوق على نجاحه . هذا النجاح الفاضح في المهمّة التي نيطت بعهدته بتسميته في فيفري 1865 عاملاً على سوسة والمنستير .

وبالرّغم من الامان الذي أعطي لعموم السكّان فانّ الزّجر لم ينقطع ولم يخب أواره . يدلّ على ذلك انّ الجنرال رستم لم يكفه الوان العذاب التي سلّطها على النّاس في الجهة التي كان مسيطرا عليها بل قد زاد على ذلك بان وجّه في شهر افريل 1865 لباردو 250 او 300 من المشايخ وفي اعناقهم السلاسل وفورَ وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحريم ينظرن اليهم من شرفات القصر . وتلقاء فَضاعة هذا السلوك الوحشي لم يسع قنصل فرانسا الاّ انْ يرفع احتجاجا صارما لدى خزنه دار كان من أثره صدور الوعد بالكفّ عن العودة اليه .

ج) مهمة خير الدين

كان رحيل الاساطيل الاروبية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في البلاط التونسي . واصبح مصطفى خزنه دار منذ ذلك العهد مواليا للسياسة الانكليزية ومصغيا للنصائح التي كان يسديها اليه ممثّلها بتونس (23) . فمن ذلك انّه سعى لدى الباي في ارسال الجنرال خير الدين في سفارة لاسطنبول بدعوى شكر السّلطان عبد العزيز في الظاهر على ما بذله من مساع حميدة اثناء الثورة التونسية . وفي الواقع انّ المهمّة الحقيقية التي سيعهد لخير الدّين بالقيام بها هي ابرام اتفاق يضبط علائق الباي بالباب العالي وتمكينه من حقّ التّعاقد مع الدّول الاجنبية .

وبمجرّد ما سمع دوبوفال هذا النبأ خفّ مسرعا لباردو وكانت علائم الغضب بادية عليه واغلظ في مخاطبة الباي وهدّده بالحيلولة دون سفر مبعوثه ولو باستعمال القوّة . ويستفاد ممّا بعث به قمباروطا لحكومته : « ان سلوك دوبوفال ازاء الباي كان ينمّ عن استعلاء لا مبرّر له وعن عجرفة بالغة فقد بها امتلاك اعصابه حتى انّه رفض مصافحة اليد التي مدّها له الباي وخرج من لدنه وهو يبدي حركات بعيدة كلّ البعد عمّا يجب للمقام من الاحترام .

وفي 12 نوفمبر 1864 ابرق دوبوفال لباريس بما نصّه : « اشعرني الباي في هذا الصباح انّ خير الدّين سيسافر يوم 17 للقسطنطينية ومهمّته شكر السلطان على ارساله لحيدر افندي . فطلبت من سموّ الباي بالحاح وعلى وجه الفضل ان يرجيء السفر ولو لبضعة ايّام حتّى يتمّ لي اعلام سعادتكم بهذا النّبأ . فكان جوابه الرفض البات بدون تعليل وبدون ادنى ملاطفة .

بيد انّي لن اترك الباخرة التونسية تبحر قبل ان اتّصل بتعليماتكم . واعرّفكم انّ هذه المناورة قد حيكت خيوطها من زمان . واعتبر هذه المهمّة اخطر علينا من مهمّة حيدر افندي لانّ خير الدّين سيرجع بعد ان يكون قد وضع الايالة التونسية تحت السيادة العثمانية بدون ان يتفطّن له احد » .

وعوض ان ترجيء حكومة باردو السّفر قد بادرت الى تعجيل موعده فامتطى خير الدّين متن الباخرة « البشير » يوم 14 نوفمبر . وفي اليوم نفسه وجّه قائد الفرقاطة الفرنسية

« لنفنسيبل » التي كانت ملقية مراسيها بميناء حلق الوادي احد الضبّاط التابعين له بعد ان اتّصل من دوبوفال بنبأ اعتزام خير الدّين السّفر للاستانة وتقابل الضابط الفرنسي مع هذا الاخير على متن السفينة « البشير » وسعى في استدراجه للعدول عن هذا السفر . فما كان جواب خير الدّين الاّ ان قال له بغاية اللّطف ان التعليمات التي لديه لا يمكن الرجوع فيها بحال ولا سبيل لصدّه عن تنفيذها الاّ استعمال القوة معه .

وعندما ابحرت الباخرة « البشير » على السّاعة الثامنة من مساء يوم 14 نوفمبر كانت الفرقاطة « لنفنسيبل » تغلي مراجلها البخارية وعلى متنها م. مولان وهو قنصل متربّص متتلمذ لمسيو دوبوفال... ويقول قائد السّفينة انّي لم أجد وقتا كافيا لانزال مولان للبرّ ... وكان بامكاني ان اعتبر عند سفر الباخرة « البشير » بالرّغم من الاندار الذي صدر لها انّ مهمّتي قد انتهت . لكن إزاء الالحاح عليّ من م. مولان اعتزمت الابحار واقتفاء اثر « البشير » . ولما ابصرت الباخرة التونسية قد سلكت الطريق الضيّق والمحفوف بالخطر الذي بين جزيرة زمبرة وبين البرّ عدت الى مرساي (24) . على انّي بذلت كلّ ما هو ممكن للاحتجاج قولاً وفعلاً على سفر المبعوث التونسي ولم اتوقّف الاّ في الوقت الذي لم يعد يجدي فيه الاحتجاج ويبتدىء فيه استعمال العنف .

على انّي لم أكن واثقا من قدرتي على تنفيذ ما دعاني اليوم دوبوفال وهو اخذ السفينة « البشير » من تلابيبها وجرّها الى خارج المياه الساحلية التونسية والوصول بها الى احدى المراسي الفرنسية . وانّي لست آسفا على ما لم أحاوله وعلى عدم نجاحي في معامرة لم اكن راضيا عنها » .

ولم يكن بيد قنصل فرانسا اذن للقيام بهذا السعي . بل هو قد اقدم عليه من عندياته . ويصفه سفير فرانسا بتركيا في رسالة بعث بها لحكومته بانّه « سعي طائش ذاك الذي كان يراد منه القبض في عرض البحر على المبعوث التونسي في سفارة رسمية وان ما فعله قنصلنا بعيد كلّ البعد عن افعال العقلاء » .

وهذا ما جعل الوزارة الفرنسية تقابله بالاستنكار . ولم يُجدِ تأييد مدام كورنو لدوبوفال الذي وقع استدعاؤه لباريس في 3 جانفي 1865 بالحاح من خزنه دار ومن الانكليز . وتلك كانت خاتمة حياته الديبلوماسية ونهاية سياسة شخصية ومضطربة كانت

تستحقّ ان يكون عقابها اشدّ حزما وابلغ ايلاما . وقد عيّن دُروين دولوي خلفا على رأس القنصلية دوشان دو بلـّكور الذي التحق بمنصبه في 5 جانفي 1865 . وبعد مضيّ شهرين على هذا التاريخ قرّرت الحكومة الطليانية هي ايضا نقلة قنصلها قمباروُطا من تونس الى ليون وعيّنت خلفا له لويجي بينا قنصلها بعاصمة الجزائر الذي تقلب في عدّة مناصب قنصلية بالشرق . ولعلّ للتشكيات التي صدرت من التجار الايطاليين بقنصلهم صلة بهذه النقلة . فهم ينسبون له العجز وعدم اغتنام فرصة وجود الاسطول الطلياني بالمياه التونسية للسّعي في فضّ نوازلهم مع الباي .

ولم ير قمباروطا بدّا تلقاء العتاب الشديد الذي صدر له من حكومته من تقديم استقالته التي لم تقبل منه . واستمرّ الانتقاد على سلوكه قائما في الصحافة الطليانية طيلة اشهر عديدة حتى اضطرّت الحكومة الايطالية ازاء التذمّر الذي ما انفكّت تردّده جاليتها بتونس من سلوك القنصل لابداله بغيره . وكان خلفه لويجي بينا الذي وصل لتونس في اوائل افريل 1865 خامس قنصل ايطالي يحلّ بتونس منذ قيام الوحدة الايطالية اي في ظرف خمسة اعوام .

٣ ـ عودة النفوذ الفرنسي

اقتبل خير الدّين عند وصوله للاستانة بمنتهى التّبجيل والتّقدير . بيد انّ الاوساط الرسمية التركية كانت تؤكّد انّ مهمّته في تركيا لا تخرج عن دائرة المجاملة التقليدية . فهو مكلّف بان يقدّم فروض الشكر للسلطان من اجل العون المالي الذي تفضّل به اثناء الثورة . ولم يكن سفير فرانسا ليصدّق هذه التأكيدات التي لم ترج عليه . فقد كتب لدروين دولوي ما نصّه : « انّ الاغلب على الظنّ هو انّ مبعوث الباي سيحتفل به وسيلقى من الباب العالي مزيد الحضوة والالتفات... ولن يفوت خير الدّين ان يقول للوزراء الذين سيجتمع بهم انّ باشا تونس هو من اخلص اتباع جلالة السلطان وانّه يلتمس منه التأييد والمساندة لردّ غائلة الحكومة الفرنسية . بينما هو لن يتردّد في التّصريح اليّ عند ما تتاح له زيارتي ـ اذا أطمأن انّه في مأمن من التورّط ـ بانّ مولاه في حاجة لكلّ رعاية من طرفنا ولكلّ عطف من جانبنا ليتسنّى له الوقوف في وجه محاولات التّسيطر المتوقّعة من قبل الباب العالي وليستطيع المحافظة على استقلاله . وتلك هي في الغالب الاعم الخطّة التي يسلكها مبعوثو باي تونس عند حلولهم بالقسطنطينية .

وقد سار دروين دولوي على منوال سفيره في الحكم على تلك السفارة قائلا في حقّها انّها مكدّرة وغير مناسبة . بل يمكن ان تنقلب خطرا على « الحالة الراهنة » التي نريد المحافظة عليها في الايالة . ولهذا فهي تتطلب منكم يا سعادة المركيز ان ترقبوها بيقظة خاصة » .

وبسط المركيز دوموستيي لوزير الخارجية التركية علي باشا تخوّفات فرانسا من مهمّة خير الدّين قائلا له : « ان سياسة فرانسا ازاء تونس بسيطة للغاية... فنحن لا نرغب في ان يكون الباب العالي جارا لنا بالنسبة للجزائر » .

واذ قد عبّر له علي باشا عن رغبته الصّادقة في عدم تغيير الوضع الذي عليه الايالة فقد كان جواب درو ين دولوي الذي اتّصل به المركيز دوموستيي اثر هذه المحادثة انّه : « يسجل عزم السلطان على استبقاء « الحالة الراهنة » بتونس بدون تغيير وهذا هو الشرط الاساسي للحفاظ على علائقنا الطيّبة مع الباب العالي . بقيت — والحقّ يقال — ضرورة الاتفاق على ضبط مدلول كلمة « الحالة الراهنة » التي ما زالت تختلف في شأنها التّاويل »

ففي 15 ديسمبر 1865 سلّم السفير البريطاني بباريس على الطريق الرّسمي مذكّرة بنيت على اساس اتّفاق ابرم بين تركيا وبين باي تونس وتعرّضت المذكرة للتعليمات التي زوّد بها الباي مبعوثه خير الدّين . وقد ظهر لخزنه دار ان يطلع عليها ريشار وود الذي بادر باحالتها على لندرة . وبهذا « الاسلوب الغريب » اي الاسلوب الملتوي ظهر للحكومة التونسية التي قطعت علائقها عمليا مع دوبوفال ان تُحيط الحكومة الفرنسية خبرا بنواياها .

وكانت شروط الاتّفاق هي الآتي بيانها :

1 — يبقى حقّ تولّي الامارة في العائلة الحسينية متداولا بين افرادها بطريق الارث كابرا عن كابر .

2 — يكون للباي حقّ ممارسة سلطته في الشؤون الدّاخلية للايالة التي يديرها وفق قوانين تأسيسية وادارية .

3 — وبناء على ذلك يكون له الحقّ في تسمية مأمورين مدنيين وضبّاط عسكريين لجيشي البرّ والبحر الى رتبة فريق .

4 — يكون للباي حق استبقاء علائق له مع الخارج .

5 — للباي حقّ ابرام المعاهدات العامّة والاتفاقات التجارية وعقود الملاحة مثلما جرى بذلك العمل فيما مضى بيد انّ كلّ المعاهدات او الاتفاقات او غيرها من المواثيق التي قد تنال من سلامة السلطنة بصفة عامّة كالمحالفات الدّفاعية او الهجومية وكالاتفاقات المفضية للتنازل عن قسم من التراب او لضبط الحدود لا يمكن ان تعتبر ماضية وقابلة للتنفيذ بدون ان يصادق السلطان عليها .

6 — عندما يولّى باي جديد يطلب من السّلطان ان يتفضّل باقرار ولايته ويجاب لطلبه كما كان الشان فيما مضى .

7 — يكون للباي الخيار في الذهاب لسطنبول او في عدم الذّهاب . لكن كلّما تهيّأ له الذهاب يقبل بمظاهر التشريفات اللاّئقة برتبة الامراء الذين تلقّوا امارتهم بالوراثة .

8 — ابطلت الهدايا المعتاد تقديمها في متل هذه المناسبات وعوّضت بمساهمة سنوية قدرها.... (كذا) تدفع لدار الصناعة السلطانية بعنوان اعانة للذبّ عن حوزة الاقطار المنضوية تحت لواء السلطنة العثمانية .

9 — يعترف الباب العالي كالماضي بالراية الخاصّة للايالة التونسية .

10 — يفوّض جلالة السّلطان للباي حقّ تقليد النياشين المدنية والعسكرية .

11 — تضرب السكّة باسم السلطان .

12 — يكون الدّعاء في الخطب الجُمعية للسّلطان .

هذا الغرض الاساسي من سفارة خير الدّين لتركيا . فهو قد كلّف بان يحصّل على اعتراف تركيا بالحريّات التي تتصرّف فيها الايالة ، وبان يظفر بضمان السلطان في بقاء الحكم الذاتي قائما في البلاد داخل إطار السلطنة العثمانية .

وتسويةً للنقط التي بقيت محلّ نزاع اثناء المذاكرات التي دارت مع حيدر افندي قد عرض الباي جملة من الحلول رآها كفيلة بتذليل الصعوبات ، منها انّ اللائحة الاصلية التي دار من حولها النّقاش كانت تقتضي وجوب ذهاب الباي بنفسه للأستانة عندما يبايع بتونس للحصول على فرمان الولاية . وقد عوّض هذا الوجوب بالخيار . كما انّ عبارة الضريبة المفروضة على الايالة لفائدة السلطنة قد عوضت بمساهمة عسكرية . وجعل الفصل الخامس فارقا بين المعاهدات التجارية التي بقيت كالماضي من متعلّقات الحكومة التّونسية وبين المعاهدات ذات الصبغة العامّة التي تبقى من خصائص السّيادة التي يتصرّف فيها السلطان وحده .

وكان دروين دولوي قد سجّل فيما سبق على وزير الخارجية الانكليزية لورد روسيل تصريحاته المتعلّقة بالمحافظة على « الحالة الراهنة » بالايالة وقال انّه موافق عليها .

لكن في 29 ديسمبر قد احاط هذا الاخير سفير فرانسا علما بانّ « لائحة الاتّفاق بين تونس وتركيا قد اعتبرتها حكومة الملكة غير خارجة عمّا هو مألوف ومتعارف من العلائق بين الباي وبين الباب العالي حسبما قرّر ذلك العرف الجاري والمعمول به منذ القدم . وبموجب ذلك فهو يأذن لممثل انكلترة باسطنبول بان يعرّف من يهمّهم الامر بانّ هذا المشروع قد حظي بموافقة وزارة لندرة » .

وقد اثار فهم مدلول عبارة « الحالة الراهية » على هذه الصورة احتجاج وزارة فرانسا . حيث بادر دروين دولوي باعلام كلّ من السفيرين الفرنسيين بلندرة واسطنبول بمعارضة حكومة الامبراطور لذلك الفهم . واشعر الحكومة التركية بانّه يرى انّ العمل باللائحة التي حبّذتها انكلترة يعتبر انتهاكا صريحا لحرمة الالتزامات التي كرّر علي باشا اخيرا عزمه على التقيد بها وسجّلتها عليه الحكومة الفرنسية اثر سعي رسمي قامت به لديه . كما كلّف سفير فرانسا بلندرة البرنس دولاتور دوفيرني بان يحتجّ في هذا المعنى لدى لورد روسيل .

وقد بقيت ايطاليا لحدّ تلك السّاعة بمعزل عن المشاركة في هذه المذاكرات . وصرّح الجنرال لامارمورا على معنى الاستهزاء بانّ وزارة تورينو لم تتّصل بايّ بيان رسمي في هذا الشأن لا من الباب العالي ولا من حكومة الباي .

وهذا لم يمنع دروين دولوي من ان يطلب في 20 ديسمبر من المكلّف بالشؤون الفرنسية بتورينو البارون دومالارَى ان يجسّ نبض الحكومة الطليانية للتعرّف على استعداداتها في هذا الموضوع . وقد عبّر لامارمورا عن رغبته في استبقاء « الحالة الراهنة » في الايالة التونسية . واكّد انّه ستوجّه تعليمات في هذا الصدد لقنصل ايطاليا بتونس ليكون عمله على مقتضاها وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وصدر الاذن للقنصلين الفرنسي والايطالي بان يقوما بسعي موحّد بينهما لدى الباي لاستفساره عن كنه المساعي التي كلّف من يقوم بها باسمه لدى القسطنطينية .

بحيث ان الحكومة الطليانية كانت مؤيّدة لفرانسا في هذه الخصومة من اجل تونس . وبدون ان يكون لها مبدأ سياسي واضح ومضبوط في القضيّة ، فالذي كان يبدو منها انّها تساند النظريّة الفرنسية الحريصة على ان تكون تونس مستقلّة عن الباب العالي على خلاف النظريّة الانكليزية التي تعتبر الايالة التونسية ما زالت ولاية تابعة للسلطنة العثمانية .

ومهما يكن الامر فانّ الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الامبراطور حيال القضيّة التونسية قد كان له اثره حيث حمل الحكومة الانكليزية على مراجعة سياستها . وقد احاط المكلّف بالشؤون الطليانية بلندرة حكومته بهذا التحوّل في السياسة الانكليزية كما كاتب دروين دولوي في هذا المعنى المركيز دوموستيي ذاكرا له : « انّ الحكومة الانكليزية التي تطوّح بها المسير الى ابعد غاياته او على الاقلّ ثقدّمت اكثر من اللاّرم في هذه القضيّة.... قد رجعت على اعقابها واصبحت تسعى في جعل نظرياتها ومساعيها مطابقة لنظريات ومساعي الدّولة العثمانية » .

وفعلاً فانّ لورد روسيل عدل عن تأييد اللائحة التي حضرها وود لدى حكومة اسطنبول . واذ بلغه انّ هذا الاخير اخذ على عاتقه توجيه رسالة للباي في 25 جانفي 1865 في تحريضه على الثبات في موقفه والمثابَرة على سياسته كان جواب الوزارة الخارجية الانكليزية عن هذا السعي ان قابلته بالاستنكار الاتم ىاعتبار كونه يعارض مبدأ المحافظة على « الحالة الراهنة » التونسية .

هذا وقد ترتّب على هذا التحوّل الذي طرأ على السياسة الربطانية تحوّل ايضا فيما كانت تعتزم تركيا ابداءه نحو تونس . فالسلطان قد عدل عن اصدار الفرمان الذي ذهب لالتماسه خير الدّين . ولم يحمل مبعوث الباي معه عند رجوعه لتونس في جانفي 1965 الاّ مجرد مكتوب حرّره الصّدر الاعظم في 20 ديسمبر 1864 وتضمّن « تأكيد العمل بالامتيازات القديمة المحوّلة للايالة وفق الشروط التي اشتملت عليها المذكرة التي اطلعت فرانسا على فحواها . وقد تعرّض المكتوب الوزيري للأسس التي بني عليها الاتفاق القاضي بضبط العلاقات بين الباب العالي وبين حكومة الايالة . وهذه اوّل مرّة يعترف فيها وزير تركي بصفة رسمية بالوضع الخاصّ الذي عليه باي تونس » .

ومن جهة اخرى فانّ عدول السلطان عن اصدار فرمان خاصّ للباي يعتبر امساكا منه عن مضايقة الديبلوماسيات الاروبية ورغبة منه في عدم احراجها بقبول المطامح السلطانية على علاّتها . اذ ليس للمكتوب الوزيري من الشأن ما للفرمان السّلطاني . ولهذا تجاهلته كلّ من فرانسا وايطاليا . واعتبرتا كأن الوضع الدولي للايالة لم يطرأ عليه اي تغيير وكأنّ مبدأ « الحالة الراهنة » ما رال قائما فيها على النحو الذي شرحته فرانسا وضبطت مدلوله المرار العديدة .

وممّا لا ريب فيه انّ الاخفاق الجزئـي الذي اسفرت عنه مهمـّة خير الدّين قد كان فوزا ديبلوماسيا لفرانسا . وقد شعر الباي نفسه بذلك . فما أن اتى ربيـع سنة 1865 حتـى استأنف علائقه ومساعيه لدى الحكومة الامبراطورية على اساس من المجاملة بعُد بها العهد في باردو منذ بضعة اعوام . وفي افريل ارسل الجنرال خير الدّين في مهمـّة لباريس . وفي ماي قدم الامير الطيب باي وهو شقيق الباي ليسلم على نابوليون الثالث اثناء رحلتـه للجزائر .

بيد انّ قنصل انكـلترة ما زال معتمدا كالماضـي واكـثر من المـاضـي على حسن استعداد الوزير الاكـبر التونسـي نحوه . واستجابة لطلبه قد سعى لدى لورد روسيل تحت طـيّ الخفاء التامّ في منحه الحماية الانـكـليزية . وقد ظفر مصطفى خزنه دار مع بقـائـه وزيرا تونسيا بالحماية الاجنبية التـي كان قد التمسها بدون جـدوى من فـرانسا قبـل ذلك التاريـخ بخمسة عشر عامـا . ولم ينل ما نالـه محمود بن عيـاد الذي احرز على الحمايـة الفرنسية بمجرّد استقراره بباريس في سنة 1852 . ولم يـكـف تقلّص ظلّ دونوفال عن تونس لـكـي يسى الورير الاكـبر التونسـي الضّغط الذي سلّطته قنصلية فرانسا بتونس على الباي قصد الحصـول على عزله . ولعلّ لخزنه دار اسبابا قد تـكـون صحيحه تحمله على الاعتقاد بان الفرنسيين ما زالوا يـكـنـّون له العداوة والبغضاء . ففـي جويلية 1865 قد وقـع تحت يده على حين غفلة مـكـتوب وجـّهه ممثل مصالح الباي بعنّابة الفرنسـي اللّيقرو (25). الى دوشان دو بلـّـكـور عارضا فيه على قنصل فرانسا ان يسعى في اثارة القبائـل المتـاخمة للحدود الجزائرية ضدّ خزنه دار وبذلك تتمكّن الحكـومة الفرنسية من وسيلة تستنـد عليها لمطـالبة البـاي بعـزل وزيـره .

وهذا ما جعل خزنه دار دائما على حذر من فرانسا ومؤيدا بدون احتراز لسياسة وود . ولم يفقد تأثيره الواسع على الباي . واذا كان لم ينجح في حمل الباي على ارجاع العمـل بعهد الامان المعلن عنه في سنة 1861 فقد استطاع على الاقلّ التخلّص من اشدّ خصومه واقصائهم واحدا بعد واحد . ففـي اوت 1865 انطلقت شرارة ثورة صغيرة بحلق الوادي من نوع ثورات السّرايات فاستغلّها خزنه دار ليضع في اهمّ مراكـز النّفوذ اخلص اشياعه اليه في ذلك العهد . فتولّى صهره الجنرال رستم وزارة الداخلية واصبح الجنرال زرّوق عامل سوسة وزيرا للحربية وانتقل محمد خزنه دار من وزارة الحرب لوزارة البحرية وسمـّي حميدة ابن عياد عاملاً على طبرقة . وسعى في عزل بعض الموظّفين او في الزّج بهم في السّجن .

واصطرّ الجنرال حسين للتنازل عن رئاسة المجلس البلدي بالحاضرة . وكانت الجفوة التي نالت خير الدّين اخفّ وطأة ممّا نالت غيره . ذلك بانّ صهر الوزير الاكبر قد اصبح عمله مقصورا على القيام بمهمّات في الخارج منها ما هو اختياري ومنها ما هو اضطراري ولم تبق له ادنى مشاركة في حكم البلاد منذ ثلاث سنين . حتى انّه اصبح خائفا على سلامته وعلى سلامة مكاسبه واخذ يفكّر في بيع ما يملكه من ضيعات ليتسنّى له الاستقرار نهائيا بالخارج .

وما من شكّ في انّ سياسة التقرّب الى تركيا التي سعى اليها وود وحرّص عليها منذ قرابة العشر سنين قد باءت بالفشل في اسطنبول ازاء المعارضة الصريحة التي قابلتها بها الحكومة الفرنسية .

وهذا ما ادركه خزنه دار وحمله على محاولة سياسة اخرى علها يكون لها من النجاح اكثر ممّا كان للسياسة التي قبلها . وهذه السّياسة تتمثّل في تدويل الايالة التونسية تحت ضمان الدّول الكبرى . وقد تفطّن قنصل فرانسا لهذا السعي الحديد فاحتج منذ شهر جوان 1865 على ضروب التأييد والمناصرة التي ظفر بها الباي في هذا الصّدد من لدن بعض القنصليات (26) ذاكرا في احتجاجه : « انهم يريدون ان يحلّوا الحماية الجماعية لكافّة الدّول الاوروبية محلّ الحماية المنفردة التي ما انفكّت فرانسا تمارسها وتتولاّها في تونس » .

وقد اعاد دوشان دوبلكور الكرة في شهر سبتمبر لمعالجة هذا الموضوع وازداد تبسّطا فيه بواسطة مذكرة خصّصها لبحث سياسة الحكومة التونسية وذكر انّ هذا المشروع يحقّق احلام الباي ويدغدغ كبرياءه ويحرّك في الآن نفسه اطماع من حوله من المماليك . فالامير يغنم بدون شكّ ما يصبو اليه من الاعتراف به ملكا مستقلاّ وبذلك ينجو في آن واحد من السيطرة التركية ومن التهديد الفرنسي المسلّط عليه . وقد يتاح لمستشاري الباي واهل بطانته ان يظفروا بما كانَ يحلم به بعضهم من تعيينهم في مناصب وزراء معوّضين في الخارج . بحيث انّ السياسة الجديدة التونسية كانت تحمل بين طيّاتها خطرا كبيرا يهدّد المصالح الفرنسية . لانّه كان يبدو انّ حظّها من النجاح لدى الحكومات الاوروبية هو اوفر بكثير ممّا كانت تلقاه سياسة التقرّب الى تركيا التي كان يشيد بها ويدعو اليها دائما كلٌّ من خير الدّين وحسين . وكانت في موضوع الحال

وبالنسبة للظروف هي السياسة الوحيدة التي من شأنها ان تحقّق الاستقلال الحقيقي للايالة التونسية . فلا عجب اذن ان يهتزّ لها دوشان دو بلكور ويقرأ لها الف حساب .

وقد فاتح الوزير الاكبر في شأن هذه السياسة الجديدة قنصل ايطاليا قمباروطا في فيفري 1865 وسافر خلفه بينا لفلورنسا في جويلية من السنة نفسها محمّلا ببيانات قال عنها انها « مهمّة جدّا » عن السياسة التونسية . وارسل الجنرال رستم وزير الداخلية في الوقت نفسه لفلورنسا في مهمّة تتعلّق بفتح مذاكرات للحصول على موافقة الحكومة الطليانية على تعيين وزير مفوّض تونسي يكون مقامه بتلك المدينة وشاع الخبر يومئذ انّ المرشح لذلك المنصب هو الكونت رافو . وكان مرلاتو قنصل النمسا وهو من اصدقاء وود موافقا على هذه المساعي . وبدون ان يأخذ وود على عاتقه التعهّد بايّ شيء قد صرّح منذ شهر فيفري 1865 بانّ الباي يرغب في اعتراف الدّول بحياد تونس في صورة نشوب حرب لا تكون طرفا فيها . وفي الآن نفسه لم يزل خزنه دار يمانع في اعطاء موافقته الرسمية على التّصريحات التي افضى بها دروين دولوي مرّتين الاولى في 19 والثانية في 26 افريل 1865 والتي اعترف فيها باستقلال البلاد التونسية . وكان دوشان دو بلكور قد كلّف بأن يطلع الباي على الرسالة المؤرخة في 26 افريل التي وردت عليه من وزير الخارجية الفرنسيه والتي ضمّنها تعليقاته على المكتوب الوزيري الآنف ذكره . وقد جاء فيها « انّ كلّ ما يميّز اصالة استقلال حكومة من الحكومات قد اعترف به الصّدر الاعظم لتونس واثبت وجوده بالاستناد على السنن المتبعة منذ القدم . امّا علائق الباي مع جلالة السلطان فهي مجرّد علائق ذات صبغة دينية محضة اي متّصلة بما للسلطان من سلطة روحية » .

وقد عبّر خزنه دار شفهيا عن رضاه بهذا التأويل لكنّه اصرّ على الامتناع من التعبير عن رأيه كتابة حسبما كان يؤمّل منه .

وعندما نشرت وجهة النظر الفرنسية في شأن المسألة التونسية بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ جوان 1865 لم يكن حظّها من القبول العلني من طرف تونس اوفر ممّا منيت به المساعي السّابقة . حيث استمرّت الحكومة التونسية على الامتناع في بيان موقفها في هذا الموضوع بواسطة تصريح رسمي .

وكان لقنصل فرانسا موجبات اخرى للتذمّر من سلوك الوزير الاكبر التونسي . فمن ذلك انّ كلّ القضايا التي تهمّ رعايا فرنسيين كانت معطلّة في باردو بدون ان

يلتفت اليها احد . ويدّعي خزنه دار انّ هذه المماطلة سببها نضوب موارد المالية . بيد انّ الصعوبات التي يشكوها من الوجهة المالية لم تمنعه من قبول مصالحة بمقدار باهظ جدّا لفضّ مسألة الديون المحمولة على عاتق البايات وهي مسألة يطول شرحها وفيها ما لا يقبله العقل . وما ذلك الاّ لانّ مشروع المصالحة قد قدم له من طرف وود وبينا باسم غرماء من اليهود الانكليز والايطاليين .

واستؤنفت الاشتباكات حول الحدود بحدّة اشدّ من ذي قبل والتهمت الحرائق التي اضرمت نارها القبائل التونسية في شهر جويلية 1865 وحده خمسا وعشرين غابة من غابات مقاطعة قسنطينة . بدون ان تقوم السّلط التونسية بايّ سعي ولا حتى بمحاولة سعي لاتّقاء هذه الاضرار او لمعاقبة مرتكبيها على الاقلّ . وكان كاهية الكاف سي صالح بن محمد معروفا باحساساته العدائية نحو فرانسا وينسب اليه تعمّد اثارة الشعب على مقربة من الحدود لحاجة في نفسه . وسعى عامل طبرقة الجديد حميدة بن عياد من جهته وهو من المحتمين بالرعوية الانكليزية في ان يؤسس بصورة علنية شركة اسبانيه احرزت في سهر حويلية 1865 ولمدّة اثنى عشر عاما على حق استغلال الغابات والمناجم بجهة طبرقة المتاخمة للحدود الجزائرية .

وبلغ ايضا لعلم دوشان دوبلكور انّ بعض الجزائريين المحتمين بفرانسا قد فرضت عليهم اتاوات غير قانونية . وانّ آخرين امثالهم قد اهينوا وفرشوا للعصا باذن من اعوان الباي بالرغم من احتجاجهم ومن الادلاء بصفتهم . وحصل قنصل ايطاليا بسهولة من الباي في جويلية واوت 1865 على تعويضات وعلى وعدٍ منه بمعاقبة بعض الرعايا التونسيين الذين اعتدوا بالعنف على صيّادين ايطاليين ببنزرت وبسواحل الوطن القبلي . ولم ينجح قنصل فرانسا في الحصول من خزنه دار على ايّ تعويضٍ عن اعتداءات كان ضحاياها رعايا من الفرنسيين وكانت افدح بكثير ممّا حصل للايطاليين بحيث أن سوء استعداد الوزير الاكبر نحو فرانسا كان واضحا وضوح الشمس في رابعة النّهار . وهل يحتاج النّهار الى دليل .

ولكي يوضع حدّ لسياسة وخز الابر التي كانت تسلكها الحكومة التونسية ازاء فرانسا وازاء ممثليها بتونس ، ولكي يقطع دابر ما كانت تقصده وتسعى اليه من تدويل المسألة التونسية . ولكي يرجع النفوذ الفرنسي بباردو لما كان عليه قد صحّ عزم حكومة الامبراطور على ان تضرب ضربة حاسمة تعيد الامور لنصابها وترجع العقول التائهة للجادة .

فمنذ شهر جوان 1865 سعى دورين دولوي لدى حكومتي فلورنسا وفيانا لمعرفة وجهات نظرهما حول القضيّة التونسية . واتّصل من البارون دومالاري بمعلومات مطمئنة عن استعدادات الجنرال لامارمورا التي قيل عنها انّها ميّالة للمسالمة . وصرح وزير الخارجية النمساوية الكونت منسدورف بوييي من جهته بانّ سياسته ليست معارضة لسياسة فرانسا بتونس . واعلن استنكاره للدسائس المنسوبة لمرلاتو واكّد انّ هذا الاخير سيتصل بتعليمات تأمره بتغيير سلوكه .

وفي سبتمبر دار نقاش حول المسائل التونسية في احدى جلسات مجلس الوزراء بفرانسا تحت رئاسة الامبراطور . ولمّا استشير والي الجزائر الماريشال دوماك ماهون في هذا الموضوع كان الرأي الذي ابداه يتمثّل في ارسال حملة عسكرية تصل الى العاصمة التونسية . وقدّم برنامجا مفصّلا في خصوص خطط سير تلك الحملة وما يلزمها من تنظيم واعداد .

بيد انّ هذا البرنامج كان يتجاوز بكثير نوايا الحكومة . فاقتصرت الوزارة على توجيه بلاغ اخير للباي على يد مبعوث خاصّ هو البارون سيّار على ان يؤيده عند الاقتضاء عرض عسكري فرنسي على الحدود . وفي صورة اخفاق هذا السّعي يؤذن للجيوش الفرنسية بان تقتحم الحدود التونسية وتحتلّ الجهات المحيطة بالكاف .

وصل البارون سيّار لحلق الوادي في 19 سبتمبر على ظهر الباخرة « ليكليرور » بعد ان مرّ في طريقه على عاصمة الجزائر ليتفاهم مع الماريشال دوماك ماهون وليتفق معه على خطط العمل . وفي 24 سبتمبر تقابل مع الباي وطلب اليه ان يُقدّم ترضيات لفرانسا في مقابلة الاضرار الحاصلة للغابات الجزائرية بسبب الحرائق ولجبر ما حلّ بالجالية الفرنسية من الاستخفاف وما لحق الجزائريين المحتمين بفرانسا من اعتداءات بالضرب ونحوه واعطى للحكومة التونسية اربعا وعشرين ساعة لتعرّف بجوابها كما اشترط عَزل عمّال وكواهي تونس والكاف وقليبية والزام الوَزير الاكبر بتأدية زيارة رسمية لقنصلية فرانسا للاعتذار عن كلّ هذه الفعال .

وقد ابرق لورد روسيل الذى احاطته فرانسا علما بسعيها للقنصل وود داعيا ايّاه بان ينصح الباي بقبول الطلبات الفرنسية . ويبدو انّ هذا التدخّل من انكلترة هو الذي حمل الباي على التنازل بسهولة واستولى الذّعر على خزنه دار فاستجاب بدون مناقشة لكلّ ما طلبه البارون سيّار . واكتفى المبعوث الفرنسي في آخر الامر بالحصول على

عزل كاهية الكاف سي صالح بن محمد ورئيس المجلس البلدي بالحاضرة سي ايّوب(27) والوعد بالحصول على غرامة قدرها 400000 فرنك لجبر الخسائر التي لحقت الفرنسيين اثناء الثورة وعلى عدّة منح اخرى لفائدة الجزائريين الذين وقع الاعتداء عليهم . وعلى تعهّد صريح من الباي بمعاملة الجزائريين المحتمين بفرانسا نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون انفسهم .

بيد انّ مهمّة سيّار كان لها مرمى سياسي ادعى للأعتبار واحقّ بلفت الانظار . ومثلما فهمه وود فانّ طلب تعويض الضّرر لم يكن الاّ تعلّة تخفي وراءها ما هو اهمّ .

ذلك انّ البارون سيّار قد اتى ليرفع صوته عاليا وليَنبّه الغافلين من حاشية الباي انّ الحكومة الفرنسية لا يمكن لها ان تسمح بان تعامل باستخفاف . وحسب عبارة المبعوث الفرنسي نفسه : « لا يمكن ان تكون في تونس سياسة اخرى ونفوذ آخر غير سياسة ونفوذ فرانسا » .

وقد شاءت الحكومة الفرنسية ان تشفع الفور الديبلوماسي الذي ظفرت به في اسطنبول اثناء شهر جانفي 1865 بارجاع منزلتها في باردو لما كانت عليه . وكان حلّ همّها ان تعيد للقنصلية الفرنسية الحظوة التي كانت تتمتّع بها في مجالس شورى الباي قبل ان تفقدها اياها الهفوات والتطلّعات التي ارتكبها ليون روش ودوبوفال .

لقد كان الانذار صارما . وكان له أثره في الآذان والاذهان التي تلقته . بدليل ان الدسائس التونسية مع الخارج قد كفّت . ولم نعد نسمع طيلة عدّة سنين بادنى سعي يرمي الى التقارب مع تركيا . وقبر كذلك مشروع تدويل الايالة .

واذا كان وود قد احتفظ بمركزه القديم بصفته مستشارا وصديقا لخزنه دار فان قنصل فرانسا اصبح شخصية مسموعة الكلمة في تونس وتعامل بمنتهى التقدير والرعاية .

ولم يكن شيء يبتّ فيه باردو بدون ان يستشار في شأنه ممثل فرانسا . وغدت العلائق بين القنصلية الفرنسية وبين الوزير الاكبر مرضية ان لم نقل ودادية . وكان هذا الاخير يتظاهر في كلّ مناسبة بمنح الاولوية لفرانسا على سائر الدّول الاجنبية ويخصّص لمصالحها معاملة ممتازة . وتلك سياسة يشير بها على كلّ حال الرّشد وحسن التبصّر لانّ الضائقات المالية التي كانت تتخبّط فيها الحكومة التونسية من شأنها ان تجعلها في كلّ يوم اكثر من سابقه تحت رحمة اصحاب بنوك باريس .

التعــــاليق

(1) بالاصل المنقول عنه ورد بدل حمودة اسم حسونة ولعله وهم او تحريف ، فانه لم يتول في هذه المدة أحد ولاية العهد يعرف بهذا الاسم

(2) قد اطنب بروادلاي في بيان ما كان يمتاز به القنصل الفرنسي في علاقته مع الحكومة التونسية من غلظة وتهور

(3) نقل عنه اميري في كتابه « الثورة التونسية في عام 1864 » قوله : اني لما كنت في باريس كنت افكر مثل تفكيركم ، اما في تونس فان رايي قد تغير تماما وليس ما اراه محض خيال ، ذلك اني لم اسمع قولا غير الذي اعلمت به الوزير بواسطة رسالة مؤرخة بتاريخ هذا اليوم ، وتصلكم نسخة منها صحبة هذا

ان الذين يحكمون البلاد التونسية لا يتجاوز عددهم الخمسين . قد رفعوا من حالة العبد الى اعلى مقام ونالوا اوفر الحظوظ ولكي يستمتع الباي بالتوازن فانما بين هذا العدد من السادة بعدد من الفئة والاخرى الى بث البغض منهم . وقد استطاعوا ان يشيدوا بناءه بواسطة دستور كفل الحماية لهم دون سواهم . واتموا مكره بما هيئوا له من حبس الشهوات التي انغمس فيها للاذقان . وهذا شيء يؤسف له. لان الناظر اليه منهم يشعر بادئ ذي بدء بعطف عليه . وبان ومحياه اجمل من وجوه كل المماليك وما من شك في انه لو شاء ان يتخلص من سيطرتهم اذن لانقلبوا عليه واذاقوه وبال امره

(4) وهذا نص جواب الوزير الاكبر التونسي عن نصيحة القنصل الفرنسي « اما بعد فانه بلغنا مكتوبكم . وما حررتم لنا فيه مما ظهر لكم من النصيحة فيما وقع من الزيادة في الاعانة علمناه . وعلى حضرة مولانا العلية عرضناه . وان شاء الله لا يقع ما توهمتموه من التحسر والندم »

(5) ان ما به الحاجة من المكتوب الموجه من دورويس دولوي للقنصل الفرنسي في 23 ديسمبر 1863 يتمثل بالخصوص في قوله له « اذا كان من واجبنا الحرص على الا يمس حقوق مواطنينا في البلاد التونسية باي اذى فان اللباقة تفرض علينا ان نبقى بمعزل عن التدخل في كل ما يهم الادارة الداخلية للبلاد ، اذ ليس لنا اي حق يخول لنا هذا التدخل اللهم الا اذا مس مصالح مواطنينا بصفة خاصة

لا جرم ان المصلحة العامة يمكن لها حسب الظروف ان تبدي بعض النصائح المفيدة . بيد ان ذلك ينبغي ان تكون منها بمزيد الحذق وبدون ان تمارس مسؤوليتها ومسؤولية حكومة الامبراطور فلو ان خزندار استشارك في شان الترفيع المزمع توظيفه على المجبى لكان في امكانك ان تبسط عليه الموانع التي تحول في نظرك دون تطبيق ذلك الترفيع بيد اني كنت افضل الا تصدر المبادرة منك في تقديم ما عن لك من الملاحظات وعلى كل حال كنت اتمنى الا تكون ذلك منك في صورة خطاب مكتوب ولا يخفى عليك ان المساعي التي من هذا القبيل ـ ولو لم تخرج عن الصبغة « الشبيهة بالرسمية » تكون في الغالب غير خالية من المحذورات . ولهذا فاني اوصيك بان لا تقدم عليها في المستقبل الا في صورة ما اذا كان تدخلك له ما يبرره بصفة معقولة »

(6) جان ماسي كان يتعاطى التجارة على ذمة مراسلين بمرسيليا وكانت له علائق وثيقة مع العائلة بداخل المملكة . وهو ناشط للغاية وشديد الصلة بروسطان ، وعمل كثيرا في سبيل التعجيل باحتلال فرنسا لتونس

(7) بيد ان هذا الاخير لم يعبأ بهذا القرار ، وبقي بتونس الى يوم 20 جويلية 1864 في انتظار تعليمات وزير الحرب الفرنسي

(8) كلف القائد نسيم عقب ذهابه لباريس بمهمة رسمية وهي محاولة ابرام قرض جديد لفائدة الايالة التونسية ، وكان ذلك بعد ان اخذ بيده براءة من مصطفى خزندار في اثبات صحة حساباته قبضا وصرفا بيد ان القائد نسيم قد كان مبيتا العزم على عدم الرجوع لتونس ، واحتاط لنفسه بان حمل معه جانبا من الملفات المثبتة لورطه ولتورط عدة شركاء له في انتهاب اموال الدولة وهذه الملفات هي بمثابة سلاح يمكنه من رد عادية الوزراء او كبار الموظفين الذين قد تحدثهم انفسهم بتتبعه بعد رحيله ولهذا لم تنتشر قضية القائد نسيم شمامة مثلما سرت قضية بن عياد وقد استقر القائد

ثم باريس واستمر مقيما بها الى ان اندلعت الحرب بين فرنسا والمانيا وطلب في آن واحد او في آجال متقاربة الاحتماء بالحماية الفرنسية وبالجنسية الطليانية ، لكن لم يحصل لا على هذه ولا على تلك لاسباب نجهلها .

وفي سنة 1871 غادر باريس الى فرنسة حيث قضى فيها اقامته بتاريخ 24 جانفي 1873 ، وقد ابقى له مطلق التصرف مدة حياته في املاكه العقاريه التي خلفها بتونس . وهي عبارة عن ثلاثين عقارا بين دور وحوانيت واراض صالحة للبناء بحي الحاره بالحاضرة . وعن ضيعتين مساحتهما 400 الى 450 هكتارا بالمحمدية ، وتسع عشره قطعه من الارض بالمرسى ، ودور واجنة بحلق الوادي وسيدي ابي سعيد واريانة ، قيمة جميعها مليون من الفرنكات من سكة ذلك الوقت ولم يقع ملف تصرفه فيما كان منوطا بعهدته الا بعد وفاته اي عندما وقع حصر تركته . وقد اتضح بعد الحساب ان جملة ما حالت قد يده في مدة لا تتجاوز العشر سنوات الا بقليل كان عباره عن ستة عشر مليونا وستمائة وثمانية وستين الفا وسبعة وعشرين فرنكا واثنين وسبعين صانتيما اي ما يساوي حساب الريالات ستة وعشرين مليونا وخمسة واربعين الفا ومائتين وستة ريالات . وهو ما ساوي كامل دخل الايالة مدة عام ونصف ، ومن المتعذر علينا الآن تقدير اهمية هذا الرقم ، ويكفي ان نعلم للتدليل على عظم مقداره ان ميزان الميزانية التونسية تتجاوز في الساعة الحاضره (اي ساعة تحرير هذه اللمحة التاريخية) العشرين مليارا من الفرنكات وبالرغم من وجود القائد نسيم بعيدا عن موطن مكاسبه فقد استطاع ان يحسن التصرف فيها وان ينمي مداخيلها ضروره ان تقويم مخلفه استقر في عام 1881 عما يزيد عن 27 مليونا بين قيم نقدية واملاك عقاريه

(9) جاء في مكتوب وجهه امير الالاي محمد باش جامبه للوزير الاكبر ما يأتي « كنت قد اعلمت السياده بتشتت جموع اهل العدوان الذين يقودهم علي بن غذاهم ولكي يسعى في جمع ما تفرق من شملهم طلب من اولاد ونيفه ان يهجموا على البرج الذي يقطنه المخلص لنا العربي بن عمار وينهبوا ما به فامتنع هؤلاء من الاستماع اليه لكن قد شاع الخبر مساء يوم السبت الفارط ان علي بن غذاهم سقطا في صبيحة ذلك اليوم في جمع من انصاره من اولاد عمار وورتان والفراشيش وبعض الرعاع من عرش اولاد ونيفه على برج سيدي العربي وقتلوا من به وبلغ عدد القتلى في صفوف التابعين من المتمردين سبعين . وبلغ عدد من قضوا نحبهم من المعتدى عليهم اربعين ولم يبق الغاة شيئا في البرج الا حطموه او نهبوه »

(10) كان ماضي مثلما كان زميلاه الانكليزيان بتوسه وصفاقس سمبس وكارلتون على اتصال مستمر بمشائخ واعيان عدة عروش وقد استعمل هذه الصلة ليوجه عدة نداءات ونصائح لزعماء الثوره مثلما تشهد بذلك رسالته التي وجهها بتاريخ 22 افريل لعشره مشائخ من عرشي ماجر والفراشيش والرسالة محفوظة الى الآن بخزائن السفاره الفرنسيه بتونس

(11) ثلاث من هذه الرسائل الخمس وهي التي تحمل تواريخ اول جوان و 15 و 20 منه قد احالها علي بن غذاهم على مصطفى خزنة دار سعيا وراء الصلح وتقربا الى الباي وقد احتفظت خزنة المكاتيب التونسيه بالبطاقة التي صحبت توجيه هذه الرسالة وقد جاء فيها « ان بعض الناس يقولون اني حب الفتنه وها اني احيل على جنابكم هذه الرساله التي وجهها لي الفرنسيس وانتم تدركون انه لو كان غيري لكان سلوكه في هذه الفتنه غير سلوكي والسلام من علي بن غذاهم ومن اخيه عبد النبي ومصباح بن عباس »

وهذا نص اولى هذه الرسائل الثلاث التي ترجمت اولا للانكليزيه ثم من الانكليزيه الى الفرنسية ، وهذا تعريبها « بسم الله الواحد الاحد من الفقير الى ربه دوبوفال قنصل فرانسا بتونس الى الاعز الاكمل العالم الامثل السيد علي بن غذاهم اكرمه الله امين اما بعد السلام عليكم فالذي يكون في شريف علمكم قبل كل شيء هو اننا نقسم بالله العظيم الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام اننا لا نخفي عليكم شيئا من نوايا حكومتنا نحوكم ولتكونوا على يقين بان الغرض من مجيء بواخرنا الحربيه الى حلق الوادي انما هو للضغط على حكومتكم حتى تستجيب لرغائبكم بدون ان يقع المساس لا بمكاسبكم ولا باشخاصكم ولا براحتكم وقبل ان تعلنوا ثورتكم اسرع وزراؤكم بمعاهدة مع الانكليز اقتضى البند الاول منها تخويلهم حق امتلاك ما طاب لهم من العقارات الريفيه والبلدية في تونس اذن فاسم الذين ستسلب منكم كل هذه المكاسب التي ستنتقل لحوزه الانكليز اذ ليس لكم من الثروه ما عندهم والانكليز يقدرون على بذل عشره آلاف ريال لاشتراء جمل لا تقدرون انتم على بذل الف ريال في سبيله . ولان الاساليب التي تتبعونها في الزراعة لا تسمح لكم الا بتدر قفير من القمح وقفير من الشعير في ذلك الحقل بينما هم بفضل وسائل الاستغلال المعروفة التي يحذقونها يستطيعون ان يزرعوا القطن او غيره من الزراعات الغنيه التي تحول امكانياتكم وعاداتكم المألوفه بينكم وبين الاقدام عليها

وهم يسعون ايضا الى بناء سكك حديدية فى بلادكم نظير ما هو موجود فى اوروبا وتبقى السكك المذكوره ملكا لهم الى ان تتوفر لهم من مداخيلها ما يفى بخلاص راس المال الذى بذلوه فى بنائها . والحساب هو ما يقدمونه ولا معقب لهم ، ولا بد من قبوله على ما هو عليه . وتلك هى الوسيلة الفعالة للاستحواذ على بلادكم .

ومقتضى التشريع الجارى به العمل عندهم فان من يستمر مده عشرين سنة وهو يتصرف فى كسب من المكاسب بدون انقطاع يصبح مالكا اياه تحت ان المالك الشرعى للارض ولو كان بيده اوثق الرسوم المثبته لملكه لن يسعه حتى نقض منه ارضه على تلك الصورة الا ان يتوجه بدعائه للبارى جل جلاله لكى ينصفه ممن اعتدى عليه بدعوى الجور والتصرف اللذين يعرفان فى عرف قانونهم رسوم التملك

ولا اخفى عليكم ان هذه المساعى الشريره اثارت سخط حكومتى فارادت بارسالها اسطولها ان تحصل على عزل الوزير وابطال القوانين الاساسيه التى بنيت عليها المعاهدة مع الانكليز وتكون الميه سخر العقلاء العمل بالدستور الى رفض تلك الاتفاقة وسقوط الوزير الذى كان سببا فى ابرامها

وارى من واجبى ان احيطكم علما ايضا بان بلادى فرانسا القوية تبذل جهودا جباره لتحقيق الرفاهيه لكل الاقطار وعلى الاخص منها تونس بسبب مجاورتها للجزائر ومن اجل امراء العائلة الحسينية

والذى اخبركم به هو ان وزراءكم يحرصون الباى على ارسال محلة مع الطبجية على طريق باجة والقيروان لصد العروش عن الاضواء تحت لوائكم ولاضعاف عصبتكم ويلزم ان تقدموا الى سيدى على الحطاب مع اربعة آلاف من الخيالة على الاقل مع اعلامى بقدومكم قبل يوم او يومين وتصرحوا عند بدوه عامة وساكون معكم ومؤيدا لكم . وان شاء الله لا يقع الا الخير وما فيه فائدة لكم والسلام من كاتب هذه السطور جانسو القنصل بصفاقس والمقيم الآن بتونس حررها عن اذن السيد القنصل دوبوفال عون امبراطور فرانسا نصره الله ومن صديقكم ومحبكم الكولونيل الفرنسى كمبون

وحرر فى 25 ذى الحجة 1280 وفى اول جوان 1864

ملحق جبر اذا تعذر عليكم القدوم فلتوجهوا لنا رسالة تبين بها فى وضوح تام اسماء اهم زعماء العروش واتباعهم وجملة ما لهم رغبة فى الحصول عليه من الحكومة التونسية . وكذلك ما ترغب فيه انت شخصيا »

(12) جاء فى رسالة وجهها دورس دولوى الى دوبوفال بتاريخ 15 جوان 1864 ما يأتى « لا يسعنى الا ان اؤكد لكم من جديد وجوب الوقوف عند حد تعليماتى المكرره وعدم الخروج عن منطوقها ومفهومها فى سلوككم وفى كل المواقف التى تعرفونها . واذكركم بالخصوص ان استمرار الثورة هو فى نظرنا شىء لا ابتغوا منه وان رغبنا فوق كل شىء وقبل كل شىء هى فى ان تنتهى فى اقرب الاجال وبناء على ذلك فان القنصلية العامة ينبغى لها ان تتباعد عن القيام باى سعى يمكن ان نفهم منه ولو شبهة تنشيط للثوره او مجرد عطف على الثوار ايا كان نوعه »

(13) ولو ان دوبوفال لم يرايله الامل فى انتصار الثوره حتى شهر جويلية بدليل انه كتب فى ذلك التاريخ ما نصه « ان جميع الضمانة ستحمل العربان بدون شك على توجيه حركتهم نحو تونس العاصمة »

(14) كان العسكر النظامى التابع للباى يتالف من سبعة الايات من المشاة عدد رجالها يبلغ نظريا 3000 جندى ومن الاى طبجية بكل منهما الف رجل وكان مستقر الالاى الاول والخامس والسادس بالحاضرة مع الطبجية والخيالة والالاى الثانى بسوسة والثالث بالمنستير والرابع بالقيروان .

(15) هو صهر الباى وتولى خطة صاحب الطابع على عهد محمد باى وكانت سنه فى ذلك العهد حوالى 05 سنه ومات خنقا باذن من الباى فى سنة 1867

(16) جاء فى كتاب جان دسوا « تونس الشرقية » ص 225 فى خصوص نكبة القلعة الكبرى فى عام 1864 ما يأتى « امتدت يد الخراب والدمار لقرية القلعة الكبرى اثناء المعارك التى كانت تدور بين الحسينية والباشيه . وبقى اهلها متمسكين بولائهم للشق الحسينى وهم يكنون بغضا شديدا لجيرانهم بالقلعة الصغرى »

(17) ابرق قمبارو طا لحكومته فى 12 اكتوبر 1864 مثلما ابرق كاهية قنصل اسبانيا والنمسا بما يفيد ان سلطة الباى قد عادت لما كانت عليه فى كل مكان ولم يبق الا قنصل فرنسا هو المرتاب وحده فيما اصبح حقيقة مسلمة عند الجميع

(18) هو شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ مصطفى ابن عزوز .

(19) كتب دوشس دوبلكور لدروين دولوي في 27 فيفري 1866 ما يفيد ان الاخوين علي وعبد النبي بن عذاهم خرجا خفية من الجزائر ودخلا التراب التونسي متنكرين واستقرا بضواحي الكاف واشهر علي بن عذاهم فرصة مرور شيخ الطريقة التجانية سي محمد العيد بتونس في طريقه الى الحج وقصده ملتمسا منه، نظرا لما له من المكانة العالية في النفوس ، ان يستعطف عليه الباي عساه ان يشمله بعفوه الا ان خيالة الباي القت القبض عليه قبل ان يدرك شيخ الطريقة المومأ اليه واوتي به لباردو ولم ينفذ فيه حكم الاعدام استجابة لسعي قام به لديه قنصل فرانسا وبعد مضي ثمانية عشر شهرا وجد ميتا بزنزانته بحلق الوادي (في 10 اكتوبر 1867) وكان اخوه عبد النبي اسعد حظا منه حيث تمكن من الفرار وغاب عن الانظار

(20) كان ثاني مدير فرنسي للمالية التونسية في عهد الحماية بعد دوبان

(21) من رسالة دوبوفال الى دوروس دولوي في 4 ديسمبر 1864

(22) اسحاق يونس اسرائيلي محرر على الحماية الفرنسية وتزوجت اخته استير من يوسف ليفي الذي هو من الرعايا الانكليز واشار ايضا لكونه من اعوان الدعاية الذين كان يستعملهم ريشار وود وهو من اشد الخصوم لانتشار النفوذ الفرنسي بتونس وهو الذي كان بعد مضي 15 عاما بطل قضية النفيضة

(23) التمس حرمة دار الحماية البريطانية في الخفاء وحصل عليها

(24) طريق خطر بين جزيرة زمبرة واليابسة وهو يمنح كل سفينة تستطيع ان تشقه اجتياز السبق على السفن اللاحقة لها بعدة اميال ولم يكن في وسع الفرقاطة الفرنسية الكبيرة ان تغامر بنفسها باجتياز ذلك المضيق مثلما استطاعته الباخرة التونسية الصغيرة

(25) يوسف اللمرو ولد بعنابة في عام 1846 من اب فرنسي وام قبائلية اسمها خدوجة بنت الطاهر تولى النيابة عن مصالح الباي بعنابة قبل الاحتلال وسمي عاملا على الاعراض في اكتوبر 1881 وقلده الباي رتبة فريق واحرز من فرنسا على الصنف الاول من وسام اللجيون دونور وتوفي بعيشي في سنة 1906

(26) القناصل الذين اشار اليهم قنصل فرنسا هما وود قنصل انكلترا ومولاتو قنصل النمسا

(27) وقد عوض كاهية الكاف سي صالح الورتاني ورئيس المجلس البلدي بالجنرال سليم عامل الاعراض

فهرست

صحيفه

1 ـ أسباب الانتقاض	11
2 ـ تطور الثورة	19
أ) ثورة القبائل	19
ب) قدوم الاساطيل الاوروبية	23
ج) انتفاض السواحل	26
3 ـ تدخل الدول الكبرى	29
أ) سياسة وود	34
ب) سياسه دوبوفال	38
ج) حملة طليابه لم يكتب لها النجاح	41
4 ـ انتهاء الثورة	51
أ) خضوع الثوار	52
ب) حمله الزجر	57
ج) مهمه خير الدين	61
5 ـ عودة النفوذ الفرنسي	64



تونس 1965

250 مليما